قضية لبنان

للحديث تتمة...

الجزائر... مرور على القاهرة

عثمان لحياني

في توقيت عربي خالص، ذهب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى القاهرة للقاءة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. المنطق السياسي يقول إن تبون فعل حسناً، حين قام بالخطوة الأولى لترميم ثقة غائبة «تاريخياً» بين القاهرة والجزائر، وبناء محور عربي جديد، يقوم على «عيش وملح» حل الأزمات. لكن معطيات الراهن تؤكد أن هذا الطموح الجزائري «متأخر وبري»، وما زال بحاجة إلى وقت أكبر، لتتوفر له عوامل النضج والكينونة السياسية.

«بري» لأنه يأخذ المشهد العربي بنفس حالة العقود الثورية السابقة، التي كان يطغى عليها حد أدنى من «الأنفة» العربية والمواقف المناضلة، ولأنه يخاطب العقل العربي السليم، الذي لم يكن قد تشوه بعد برقيم التطبيع»، ولم يلتبس عليه العدو من الشقيق. و«متأخر» لأن القاهرة لم تعد هي القاهرة، والعرب غير العرب، بحيث لم تعد إسرائيل عدواً في نظر عرب في المشرق والمغرب، بينما بقيت الجزائر هي الجزائر بعيدة كل البعد عن التطبيع.

غير ذلك، فإن الفاحص لتاريخ العلاقات السياسية بين الجزائر ومصر، يجد أنها لم تصل، في أي مرحلة من المراحل، إلى مستوى عالٍ من الثقة السياسية لأسباب عدةٍ. بعض هذه الأسباب له صلة بخلفيات تاريخية، بدأت منذ ما بعد انقلاب الرئيس الراحل هواري بومدين، على الرئيس الراحل أحمد بن بلة، حليف الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، في يونيو/حزيران 1965، إلى قيادة الجزائر لجبهة الصمود والتصدي ضد اتفاقية كامب ديفيد، وطرد مصر من الجامعة العربية.

ووصل الأمر إلى خلافات حادة خلال الحرب على العراق في تسعينيات القرن الماضي، والصدام داخل الجامعة العربية بشأن طرد سورية منها، والتدخل الأجنبي في ليبيا في 2012. وظلت البرودة هي الغالبة على هذه العلاقات.

المسافة السياسية بين الجزائر ومصر متسعة أيضاً في الراهن، على أكثر من صعيد، وفي أكثر من ملف. الجزائر ما زالت تحافظ على رصيدها الثوري ضد التطبيع، بينما تقف مصر دافعة له. وفي الملف الليبي، حيث تدفع مصر كتلة من القوى الليبية خارج الحل، تصر الجزائر على مشاركة الجميع. ومن تعتبرهم القاهرة جماعة إرهابية (الإخوان)، يشاركون في الجزائر في الحكومة والرئاسة والبرلمان بكثافة. يحتاج الأمر إلى بعض الوقت لمعرفة مخرجات الزيارة، وما إذا كان من الضروري على الجزائر المرور عبر القاهرة، للبحث عن إسناد مصري لترتيب القمة العربية المقبلة.

اعتزال الحريري

طامحون كثر لوراثته شعبياً ونيابياً

تعليق رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري عمله السياسي وعمل «تيار المستقبل»، يفتح الباب أمام طامحين كثر لخلافته في قيادة الطائفة السنية سياسياً، وإغلاق الفجوة التي سيتركها خروج 20 نائباً عن كتلته من البرلمان اللبناني. ولم تعرف بعد تداعيات خروج الحريري وتياره على الانتخابات النيابية، المتوقع أن تجرى في مايو/أيار المقبل، وما إذا كان رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، سيكون الرابح الأكبر من مغادرة الحريري الساحة السياسية

كلفت الاسئلة حول تداعيات قرار سعد الحريري (Getty)

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

في ضوء «تعليق» رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري عمله السياسي في هذه المرحلة، وعزوفه عن خوض غمار الانتخابات النيابية، «جارفاً» معه «تيار المستقبل»، تكثر الأسئلة حول الشخصية التي ستخلف الحريري سياسياً داخل الطائفة السنية، وحول تداعيات قراره.

وبات من الواضح أن تعليق الحريري، أمس الأول، عمله وعمل تياره السياسي، يعني إفساح المجال أمام طامحين كثر لخلافة سعد الحريري، وهم دائماً ما تعود أسماؤهم للواجهة عند كل «انتكاسة» له. ومن أبرز الشخصيات السنية عمته النائبة بهية الحريري، ونجلها أحمد، ورجل الأعمال والشقيق الأكبر لسعد، بهاء الحريري، والنائب نهاد المشنوق، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، الذي لم يحسم قراره بعد بشأن المشاركة في الانتخابات النيابية أو العزوف عن هذا الأمر، بالإضافة إلى رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، ووزير العدل الأسبق أشرف ريفي، الذي غرد خارج سرب «تيار المستقبل».

ويقول الكاتب والمحلل السياسي علي حمادة، لـ«العربي الجديد»، إن «انسحاب الحريري، وإن بشكل مؤقت، ليس بالحدث العادي أو العادل، لا في الحياة السياسية اللبنانية، ولا في البيئة التي ينتمي إليها الحريري».

ويعتبر أن الحريري «لا يزال، حتى هذه اللحظة، يمثل الخط العريض للراي العام في الوسط السني، ويمتلك اكبر كتلة نيابية وحده، يعني أكثر من 60 في المائة من عدد النواب السنّة في البرلمان. كما ويحمل إرث رفيق الحريري، العميق في جذوره في الوعي والضمير السني، ودمائه التي تشكل رمزية مهمة داخل الطائفة السنية».

خروج الحريري نكسة

ويلفت حمادة إلى أن «الحدث ليس عابراً، وهو غير اعتيادي، لذلك يعتبر الكثيرون بأن خروج الرئيس سعد الحريري في هذه اللحظة بشكل نكسة، وسوف ينعكس اختلالاً في التوازن، ولا سيما على المستوى الوطني». ويوضح أن «كل البيئات، المكونة طائفياً للبنان، تتمتع بقيادات ذات طابع تمثيلي واسع، ويغياب الحريري اليوم الأمر بدأ يتغير في الوسط السني».

ويضيف: «بعد بضعة أيام، أو أسابيع، تتجاوز البيئة السنية الصدمة، وتبدأ البحث عن البدائل، التي وإن كانت موجودة في المناطق ذات الحضور السني إلا أنها لن تكون بحجم الحريري ولا يمكن مقارنتها بحجم إرث سعد الحريري». وتابع «بالتالي فإن الفراغ سيملأ في الانتخابات النيابية، لكنه سيكون مختلفاً، ويقتصر على قيادات متوسطة أو صغيرة، مناطقية تتقاسم مجتمعة تركة الحريري».

ويؤكد حمادة أنه «لن يكون هناك بديل بحجم الحريري في الوقت الحاضر، وحتى إشعار آخر، حتى ضمن البيت المستقبلي، سواء عمته بهية، أو أحمد أو غيرهما، خصوصاً أنه كان واضحاً بدعوته تيار المستقبل لاتخاذ الخطوة نفسها التي أقدم عليها». في المقابل، يشير حمادة إلى أن «الانتخابات لا تخاض فقط باشخاص، بل عبر ماكينة انتخابية، وبالتالي فيها جانب تقني، يوازي لا بل يتعدى الجانب السياسي والشعبي، حيث إن ماكينة الحريري حصدت في الانتخابات الأخيرة 295 ألف صوت تفضيلي على صعيد لبنان، وهذا ليس بالأمر السهل تحقيقه».

ومن الأسماء المعروفة في الوسط السني هناك، بهاء الحريري شقيق سعد الأكبر، وفؤاد مخزومي، وأشرف ريفي، ونهاد المشنوق وآخرون، وربما بإمكانهم أن يحققوا نتائج، كما يقول حمادة، لكن «بالوقت الحالي من المستحيل أن يحصد أي منهم تركة الحريري، خصوصاً أننا على مسافة أشهر معدودة من خوض الاستحقاق في مايو/أيار المقبل».

خلل في المجتمع

حذر البطريرك الماروني في لبنان بشارة الراعي، في تصريح أمس الثلاثاء، من قرار رئيس الحكومة السابق سعد الحريري تعليق عمله وعمل «تيار المستقبل» السياسي «مبخلف خللا في الكيان اللبناني». واعرب عن امله «الا يتسبب ذلك بخسارات وخلل كبير في المجتمع اللبناني، وامل ان يعرف السنة اتخاذ موقعهم في المجتمع اللبناني، لان لبنان لا يمكن له التخلي عن اي مكون من مكوناته، والسنة مكون كبير وناطق خيرا».

تشكيك بحدوث الانتخابات

وفي هذا السياق، يشكك حمادة في إمكانية حدوث الانتخابات النيابية في موعدها، نظراً لأن «البلد قد يشهد تطورات سلبية في المرحلة المقبلة، ومواجهات سياسية حادة، من دون أن ننسى تقاطع انسحاب الحريري مع المذكرة الخليجية التي قدمها وزير خارجية الكويت (الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح)، بما يشي بأن البلد مقبل على تطورات صعبة، والهدوء الذي ينعم به لبنان اليوم على الأرض قد يكون هدوء ما قبل العاصفة».

بدوره، يشير الكاتب والمحلل السياسي قاسم يوسف، لـ«العربي الجديد»، إلى أنه بات من الواضح أن السعودية طلبت من الحريري الجلوس جانباً، ليس هو فقط، بل كل تياره ودائرته الضيقة. ويعتبر أنها طلبت منه أيضاً دعم لوائح شخصيات سياسية، كرئيس «حزب القوات اللبنانية» سمير جعجع والنائب عن بيروت فؤاد مخزومي وآخرين. ويلفت يوسف إلى أنه «سيُترك لكل الأشخاص خوض الانتخابات كل حسب منطقته وحجمه، وعندها سيصار إلى تكوين جبهة سياسية عريضة قريبة من الجو السعودي، بقيادة سمير جعجع، الذي يتمتع باولوية قصوى، اقله في ثلاث عواصم خليجية، على رأسها السعودية والإمارات، ويتعاطون معه باعتباره زعيم لبنان المستقبلي الذي سيكون رأس حربة لمواجهة حزب الله».

ويقول يوسف: «تاريخياً لم يكن للطائفة السنية زعامات كبرى عابرة للمناطق، بل كانت زعاماتهم الكبرى وطنية، مثل كمال جنبلاط، وجمال عبد الناصر وغيرهما، سواء كانوا لبنانيين وغير لبنانيين ليسوا من الطائفة، لكنهم كانوا يمثلون نبض الشارع السني في لبنان». ويشير إلى أنه «حتى أن جزءاً من الاشتباك بين الحريري وجعجع، وكنت على اطلاع عن قرب (عليه)، ارتبط إلى حد ما بأن جعجع بات في مرحلة من المراحل صاحب حضور كبير في الساحة السنية. وحتى رغم ما يقال عن غضب من جمهور تيار المستقبل من جعجع، فإنه لا يزال يمتلك حضوراً كبيراً في الشارع السني نتيجة وقوفه بوجه «حزب الله»، التنظيم العسكري المسلح في أحداث الطيونة. وبالتالي فإن الساحة السنية قادرة على السير مع أي مشروع، أو شخص يحاكي إلى حد ما قوانين الاشتباك مع حزب الله».

بهاء يحتاج لغطاء عربي

في المقابل، يرى يوسف أن «بهاء الحريري بحاجة لغطاء عربي كبير ليرث الموقع». ويلفت إلى أنه «لا شخصيات سنية موجودة حالياً قادرة أن تؤسس لزعامة كبيرة، ولا سيما أن رفيق الحريري، ومن بعده سعد الحريري، رفعا السقف عالياً جداً، سواء مالياً أو على صعيد الحضور السياسي والدولي والعربي. ولا يمكن لأي شخص مناقسته أو الحلول بديلاً عنه بهذا الحجم، حتى رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، الذي يعاني من ضمور سياسي، وما يزال زعيماً في طرابلس فقط، ولم يمتد حتى إلى عكار (شمال لبنان)».

ويتوقف يوسف عند المبادرة التي قدمها وزير الخارجية الكويتي أخيراً، والتي حملت شروطاً سعودية واضحة لفك العزلة عن لبنان، ويشكل أساسي عند البند الأهم فيها، المرتبط بالقرار 1559 الذي يشي بأننا مقبلون على مرحلة دقيقة وحساسة جداً، وليس بعيداً أن تحمل توترات لحد الاغتيالات.

باسيل: هناك من يريد الحرب

انتقد رئيس تكتل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل، أمس الثلاثاء، من يريد الإتيان بحرب لتنفيذ اجندة خارجية. وكتب، في تغريدة: «في حدا اختار يتعاقب حتى يمنع الحرب الاهلية، وفي حدا واقف ينسحب حتى ما يسمح بالحرب الاهلية، بس في حدا مصمم يعمل الحرب، ومهل مهم اذا طعن حليفه بالظهر او خان تفاهم لمصالحة تاريخية، المهم ان ينفذ اجندة خارجية، ويوقع الفتنة بلبنان. الخيار هو بين مليشياوي مهووس بالحرب، وبين دولة يعمل لمنعها».

هذه اللحظة بشكل نكسة، وسوف ينعكس اختلالاً في التوازن، ولا سيما على المستوى الوطني». ويوضح أن «كل البيئات، المكونة طائفياً للبنان، تتمتع بقيادات ذات طابع تمثيلي واسع، ويغياب الحريري اليوم الأمر بدأ يتغير في الوسط السني».

ويضيف: «بعد بضعة أيام، أو أسابيع، تتجاوز البيئة السنية الصدمة، وتبدأ البحث عن البدائل، التي وإن كانت موجودة في المناطق ذات الحضور السني إلا أنها لن تكون بحجم الحريري ولا يمكن مقارنتها بحجم إرث سعد الحريري». وتابع «بالتالي فإن الفراغ سيملأ في الانتخابات النيابية، لكنه سيكون مختلفاً، ويقتصر على قيادات متوسطة أو صغيرة، مناطقية تتقاسم مجتمعة تركة الحريري».

ويؤكد حمادة أنه «لن يكون هناك بديل بحجم الحريري في الوقت الحاضر، وحتى إشعار آخر، حتى ضمن البيت المستقبلي، سواء عمته بهية، أو أحمد أو غيرهما، خصوصاً أنه كان واضحاً بدعوته تيار المستقبل لاتخاذ الخطوة نفسها التي أقدم عليها». في المقابل، يشير حمادة إلى أن «الانتخابات لا تخاض فقط باشخاص، بل عبر ماكينة انتخابية، وبالتالي فيها جانب تقني، يوازي لا بل يتعدى الجانب السياسي والشعبي، حيث إن ماكينة الحريري حصدت في الانتخابات الأخيرة 295 ألف صوت تفضيلي على صعيد لبنان، وهذا ليس بالأمر السهل تحقيقه».

ومن الأسماء المعروفة في الوسط السني هناك، بهاء الحريري شقيق سعد الأكبر، وفؤاد مخزومي، وأشرف ريفي، ونهاد المشنوق وآخرون، وربما بإمكانهم أن يحققوا نتائج، كما يقول حمادة، لكن «بالوقت الحالي من المستحيل أن يحصد أي منهم تركة الحريري، خصوصاً أننا على مسافة أشهر معدودة من خوض الاستحقاق في مايو/أيار المقبل».

علي حمادة: قيادات متوسطة او صغيرة ستملأ فراغ الانتخابات

قاسم يوسف: بهاء الحريري بحاجة لغطاء عربي ليرث الموقع

متابعة

الحوثيون على مأرب

عدن ـ **العربي الجديد**

لا يزال التصعيد العسكري ولغة التهديدات تطغى على المشهد اليمني، خصوصاً من قبل جماعة الحوثيين التي تتعرض لخسائر متزايدة على الأرض لا سيما في محافظة مأرب الاستراتيجية التي تواصل القوات الحكومية التقدم فيها.

وفي أحدث تهديداتها، لوحت جماعة الحوثيين، أمس الثلاثاء، باستهداف معرض إكسبو في دبي، وذلك بعد اشتداد الخناق العسكري وخسارة مدينة حريب مأرب، فيما أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء دوامة العنف المتصاعدة في اليمن.

وبالتزامن مع الحملة الإلكترونية تحت عنوان «الإمارات غير آمنة»، كتب المتحدث العسكري للحوثيين، يحيى سريع، في تغريدة على «تويتر»، أمس «إكسبو... معنا قد تخسر، ونُنصح بتغيير الوجهة»، في تلويح ضمني باستهداف المعرض الدولي.

بدوره، قال وكيل وزارة الإعلام في حكومة الحوثيين، نصر الدين عامر، في تغريدة، إن لدى قواتها «ما يستحق العرض في معرض دبي»، في إشارة إلى الصواريخ الباليستية التي تزعم الجماعة صناعتها وقامت باستخدامها في أحدث هجوم لها أول من أمس، مستهدفة الإمارات والسعودية. ونُدّدت الولايات المتحدة مساء أول أمس، على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها، نيد برايس، بالهجمات الحوثية معتبرة أنها تشكل «تصعيداً مقلقاً». وطالبت «الأطراف كافة» بإعلان «وقف لإطلاق النار» و«احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني». وقال المتحدث «نجدد التزامنا بالمساعدة في تعزيز دفاعات شركائنا السعوديين والإماراتيين». وكانت جماعة الحوثيين تتوقع أن تنجح هجماتها الصاروخية في تراجع الإمارات عن تقديم دعمها للعملية العسكرية التي تخوضها اليمنية العمالقة خصوصاً في مأرب، لكنها خسرت خلال الساعات الماضية مدينة حريب، الواقعة جنوبي المحافظة. وأعلنت ألوية العمالقة المدعومة إماراتياً، أمس الثلاثاء، أنها تمكنت أول من أمس، من تحرير مركز مديرية حريب المتداخلة مع مديرية عين غربي شبوة. وفي حين لم يشر البيان إلى مواصلة الضغط على الحوثيين باتجاه الأطراف الجنوبية لمأرب، أكدت مصادر عسكرية حكومية لـ«العربي الجديد»، أن القوات المشتركة لألوية العمالقة والجيش والمقاومة الشعبية، تواصل التقدم باتجاه جبال ملعا في مديرية الجوبة، وسط انهيارات واسعة في صفوف الحوثيين. كما قال مصدران أحدهما عسكري والآخر عشائري، لوكالة «رويترز»، إن قوات العمالقة تتحرك في مديريتي الجوبة والعبدية.

وتكتسب مدينة حريب، التي وقعت في قبضة جماعة الحوثيين مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي، أهمية استراتيجية، حيث تعد مفتاح استعادة مديرية العبدية، ومنطلقا لعمليات عسكرية باتجاه جبال ملعا، بما يؤدي إلى كسر الحصار الحوثي على جبال البلق. كما تسمح سيطرة الجيش والوية العمالقة على عقبة ملعا بعد استعادة مدينة حريب، بقطع خطوط إمداد الحوثيين إلى مناطق الرملة والطوخ والبلق الشرقي.

وكان الحوثيون قد تقدّموا العام الماضي في معظم مناطق مأرب باستثناء المدينة الرئيسية ومواقع النفط القريبة. وقال مسؤول حكومي مدعوم من التحالف، لـ«رويترز» أمس، إن وحدات أخرى اخترقت طوقاً يضربه الحوثيون حول المدينة الرئيسية مما حدّ بشكل مؤقت من خطر شن أي هجوم مباشر. وساهمت الغارات الجوية المكثفة للتحالف في تحقيق المكاسب الأخيرة. ووفقاً لبيان نشرته وكالة «واس» السعودية، قتل شن الطيران الحربي 53 غارة جوية على مواقع للحوثيين في مأرب والبيضاء في الساعات الأخيرة، ما أسفر عن «تدمير 34 آلية عسكرية، ومقتل 240 من عناصر ميليشيا الحوثيين». كذلك، شنت مقاتلات التحالف، فجر أمس، سلسلة غارات على مواقع متفرقة للحوثيين في العاصمة صنعاء، وسُمع دوي انفجارات عنيفة، وفقا لشهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد». وقالت المصادر، إن الغارات استهدفت مواقع عسكرية في مناطق السبعين وجبل النهدين ومنطقة الحفا، فضلاً عن غارات في الريف الجنوبي للعاصمة بمديرية سنحان، والريف الشرقي في مديرية أرحب.

في السياق، أعربت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، عن قلقها إزاء دوامة العنف المتصاعدة في اليمن والتي تمتد لتتخطى حدود البلاد، وفقاً لبيان صحافي صادر عن المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لليمن، ديفيد غريسلي. وقال البيان إنه «من المؤكد أن شهر يناير الحالي، سيحطم الأرقام القياسية فيما يتعلق بعدد الضحايا المدنيين»، وأن الغارات (التي يتهم التحالف بشنها) التي أسفرت عن مقتل العشرات في مركز احتجاز في صعدة الأسبوع الماضي «هي أسوأ حادثة من حيث عدد الضحايا المدنيين في اليمن منذ ثلاث سنوات». وقالت وزارة الصحة التابعة للحوثيين أمس إن عدد ضحايا هذه الحادثة ارتفع إلى 91 و236 جريحاً. وأشار البيان الأممي إلى أن هذا التصعيد يؤدي إلى تفاقم أزمة إنسانية حادة بالفعل، ويهدد الأمن الإقليمي ويقوض جهود إنهاء النزاع. وأضاف «أن الأمم المتحدة على تواصل مع جميع الجهات لبحث الخيارات لتحقيق خفض التصعيد والبدء في حوار جامع للوصول إلى حل سياسي».

في الأثناء، بدأت شبكة الإنترنت بالعودة في اليمن منذ الساعات الأولى ليوم أمس، بعد انقطاع دام لأربعة أيام عقب غارة جوية للتحالف طاولت البوابة الدولية للإنترنت في مدينة الحديدة، من جهته، طلب رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك، أمس دعماً دولياً وبريطانياً عاجلاً لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تواجهها حكومته، وذلك خلال لقائه في عدن السفير البريطاني لدى اليمن ريتشارد أوبنهايم.

لوّح يحيى سريع أمس باستهداف معرض «إكسبو دبي»

تقرير

العراق: لا تنازلات بعد قرار المحكمة الاتحادية

بغداد ـ **عادل النواب**

حسمت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، أمس الثلاثاء، موقفها من الطعن المقدم أمامها، بشأن شرعية الجلسة الأولى للبرلمان العراقي المنتخب في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي انعقدت في 9 يناير/كانون الثاني الحالي، ونتج عنها انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان، والقيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي نائباً أول له، وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني شاخوان عبد الله نائباً ثانياً. وردّت المحكمة الطعن، مؤكدة أيضاً إنهاء القرار السابق بتعليق عمل هيئة رئاسة البرلمان. وبأتي ذلك على وقع تصاعد أزمة تشكيل الحكومة، إذ أعلن مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري الذي تصدرت قائمته الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، فور صدور القرار أمس، تمسكه بتشكيل حكومة أغلبية، فيما يتمسك «الإطار التنسيقي»، وهو تحالف القوى المتراجعة في الانتخابات، بالمشاركة مجتمعاً في حكومة وحدة وطنية.

وبعد جلسة استمرت ساعات عدة، أصدرت المحكمة الاتحادية في العراق قرارها برفض الطعن المقدم من النائب المستقل باسم خشان، وتحميله تكاليف الدعوى. كما أصدرت قراراً بإلغاء الأمر الولائي السابق، الذي أصدرته في 13 يناير الحالي، وأوقفت بموجبه عمل هيئة رئاسة البرلمان المنتخبة. واكدت المحكمة أن الغاية الوحيدة من الجلسة الأولى للبرلمان، هي تأدية اليمين وانتخاب رئاسة البرلمان، معتبرة أن «ترؤس النائب خالد الدراجي لجلسة البرلمان الأولى (بسبب تغيّب رئيس السن) لا تتضمن أي إشكال قانوني».

واكد الخبير في الشأن القانوني العراقي، علي التميمي، لـ«العربي الجديد»، أن قرار المحكمة «أعاد عمل مجلس النواب العراقي إلى وضعه الطبيعي من ناحية التشريع والرقابة، حيث بات يستطيع عقد جلساته بشكل دوري». وبيّن أن رد الدعوى «لن يؤثر على سير المواعيد الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية». وفور صدور القرار، علّق رئيس الهيئة السياسية لـ«التيار الصدري»، حسين العذاري على «تويتر»، قائلاً «شكراً للقضاء العراقي».

ولاحقاً، شدّد زعيم «التيار الصدري» على تمسكه بتشكيل حكومة أغلبية، وإبعاد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عنها. وقال الصدر في تصريح متلفز إنه يواجه اتهامات «بالعمل على تفتيت البيت الشيعي»، مشيراً إلى أنه «بدّل كل ما في وسعه للحفاظ على تماسك وسمعة الشيعة». وأضاف أنه عرض على قوى «الإطار التنسيقي» الدخول في حكومة أغلبية وطنية بشرط عدم مشاركة المالكي فيها، إلا أنها رفضت ذلك، كما رفضت شروطاً تقدم بها للتوصل إلى اتفاق بشأن الحكومة، وعلى رأسها حلّ الفصائل والحفاظ على هيبة واستقلال الدولة وعدم التبعية لأي أحد. ونفى «سعيه إلى حل هيئة الحشد الشعبي»، مبيناً أنه «يطالب بحلّ الفصائل خارج الحشد الشعبي وإبعاد العناصر غير المنضبطة». ورأى الصدر أن «حكومة الأغلبية الوطنية باتت ضرورة بعد تفشي الفساد في البلاد»، معتبراً أنه «لا بد من إبعاد بعض القوى السياسية التي من منحاها الفساد، وإبعادها عن الحكومة الجديدة التي من شأنها الاعتناء بالشعب أكثر من نفسها».

وكان الصدر قد علّق على قرار المحكمة عبر «تويتر»، معتبراً أن «القضاء العراقي يثبت مرة أخرى نزاهته واستقلاليته وعدم رضوخه للضغوطات السياسية». وأضاف: «نحن ماضون في تشكيل حكومة أغلبية وإبانها ما زال مفتوحاً أمام من لا زلنا نحسن الظن بهم». وكتب الصدر: «سيبقى الجميع إخواننا وإن اتخذوا المعارضة أو المقاطعة، ما دامو للإصلاح يسعون ولهيبة العراق يعملون. فكلا للتبعية وكلا للعنف وكلا لخرق القانون».

ردّت المحكمة طعن النائب باسم خشان وحمّلته تكاليف الدعوى (فرانس برس)

من جهته، أشار القيادي في «الإطار التنسيقي» عائد الهلالي، في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «قوى الإطار التنسيقي تبحث بجدية قضية مقاطعة العملية السياسية، أو مشاركة كل أطرافها في تشكيل الحكومة الجديدة مع التيار الصدري، ولا يوجد خيار ثالث للإطار التنسيقي إطلاقاً».

ويعتبر مراقبون أن قرار المحكمة الاتحادية، يعزز من حظوظ المعسكر السياسي التابع للصدر وحلفائه من كتل «تقدم» و«عزم» والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، في المضي بحكومة أغلبية. ورأى الخبير في الشأن السياسي العراقي إحسان الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن القرار «يضعف موقف قوى الإطار التنسيقي في المفاوضات المقبلة مع الأطراف السياسية بشأن تشكيل الحكومة».

وفور صدور القرار أمس، أجرت كتل سياسية عراقية عدة، بينها كردية، لقاءات مختلفة، وسط تضارب واختلاف في الآراء بشأن المدة الزمنية المتبقية لانتخاب رئيس الجمهورية. وفي هذا الصدد، اعتبر عضو التيار المدني العراقي أحمد حقي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن القرار سيطلق مجدداً حراك تشكيل الحكومة، فيما ليس واضحاً ما إذا كان سيتم احتساب الفترة الماضية ضمن مهلة اختيار رئيس الجمهورية البالغة 15 يوماً، وهو ما لم توضحه المحكمة الاتحادية. كما اعتبر أن «عدم تقديم تنازلات من طرفي الأزمة لا يبشر بأن ثمة توافقا قريبا حتى مع عودة البرلمان لفاعليته».

شرق غرب

إيران: السجن 8 سنوات لفرنسي بتهمة التجسس

حكمت محكمة إيرانية على الفرنسي بنجامان بريير بالسجن لمدة ثماني سنوات بعدما أدانته بتهمة «التجسس»، بحسب ما أعلن محاميه الذي وصف المحاكمة بـ«المهزلة». وقال المحامي فليب فالان في بيان، أمس الثلاثاء، إنّ موكّله صدر بحقّه أيضاً حُكم ثان بالسجن لمدة ثمانية أشهر إضافية، بعدما أدين بتهمة ثانية هي «الدعاية» ضدّ النظام الإيراني. وبرير أوقف في مايو/أيار 2020. (فرانس برس)

جولة ساترفيلد لبحث الوضع السوداني

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، أمس الثلاثاء، أن المبعوث الأميركي الخاص للقرن الأفريقي ديفيد ساترفيلد (الصورة) سيزور كينيا ومصر والإمارات وتركيا وإسرائيل لمناقشة السلام في السودان والمنطقة. وأضافت في بيان أن ساترفيلد يلتقي مسؤولين من الحكومات المعنية منذ 24 يناير/كانون الثاني إلى 4 فبراير/شباط «لتعزيز الحكم المدني الديمقراطي في السودان، ودعم السلام والازدهار في القرن الأفريقي». (رويترز)

تحركات شعبية متواصلة في الخرطوم ومدن أخرى

خرج مئات السودانيين، أمس الثلاثاء، إلى شوارع مدينة عطبرة شمال البلاد، للمطالبة بسقوط الانقلاب العسكري وتنديداً بانتهاكاته ضد المدنيين. وفي شمال السودان، واصل محتجون إغلاق الطريق الرئيسي الرابط بين شمال السودان ومصر. وفي الخرطوم، أغلق محتجون الشوارع في أحياء بري وناصر، شرق العاصمة، والصحافة جنوب وأحياء أخرى في مدينة أم درمان ومدينة الخرطوم بحري. (العربي الجديد)

اعتقالات في الضفة وهدم في القدس

هدمت القوات الإسرائيلية وطواقم من بلدية الاحتلال في القدس، أمس الثلاثاء، مبنى من شقتين يعود لعائلة كرامة المقدسية في بلدة الطور إلى الشرق من البلدة القديمة من القدس. على صعيد آخر، اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من الفلسطينيين من بلدة بيت فجار جنوبي بيت لحم جنوب الضفة، ومن بلدة حوسان غربي بيت لحم، ومن مدينة بيت ساحور في بيت لحم. كما اعتقلت شابين من قرية رمانة غرب جنين، والأسير المحرر جهاد الشلبي من بلدة السيلة الحارثية غرب جنين، والأسير المحرر الجريح إبراهيم أبو بكر من بلدة يعبد جنوب غرب جنين. (العربي الجديد)

استعداد روسي للتعاون مع الأردن حول سورية

أكد السفير الروسي في عمّان غليب ديسياتنيكوف استعداد بلاده للتعاون والعمل مع الأردن لإعادة الأمن والاستقرار إلى سورية، خصوصا منطقة الجنوب السوري. بحسب بيان صدر عن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأردني، أمس، بعد اجتماع السفير مع أعضاء اللجنة. من جهته، شدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب خلدون حبنا، على دور روسيا الكبير في «إخلاء الجنوب السوري من الجماعات الإرهابية». (العربي الجديد)

بعد 11 عاماً على ثورة يناير في مصر، يعيش أهالي محافظة شمال سيناء أوضاعاً صعبة، بعدما شهدت السنوات الأخيرة عمليات تهجير وهدم منازل وملاحقات بحجة الإرهاب، مع فرض ترتيبات جديدة كانت إسرائيل أبرز المستفيدين منها

ذكرى ثورة يناير

سيناء من الأعلى حتى تهدد إسرائيل

يعاني أهالي سيناء من غياب الخدمات الأساسية (خالد دسوقي/فرانس برس)

سيناء ـ **محمود خليل**

كانت محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، طيلة العقود الماضية، من أكثر المحافظات المصرية التي عانت من الإهمال والظلم. إلا أن ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، أيقظت آمال أهالي سيناء بالخروج من نفق الإهمال، وأن يعامل المواطن السيناوي كما بقية المواطنين المصريين. لكن فترة العامين التي امتدت منذ سقوط الرئيس المخلوع حسني مبارك، إلى عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، والتي كانت بمثابة جزء مقتطع من تاريخ حياة السيناويين تنفسوا فيه الصعداء، انتهت ليعودوا للعيش في أوضاع أسوأ مما كان عليه حالهم قبل الثورة.

خلال الثورة، تمكّن أهالي سيناء من التمتع بحقوقهم الأساسية، كحرية الحركة والتنقل والتملك والتعليم والسفر وإقامة المناسبات وإحياء الشعائر الدينية بأشكالها ومواسمها كافة. هذه الحقوق وغيرها كانت مسلوبة على يد أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً)، وجهازي المخابرات العامة والحربية، والتي كانت لها مقرات لملاحقة المواطنين في شمال سيناء. ووصل الحد بهذه الأجهزة إلى اختطاف المواطنين بتهمة الانتماء للجهاد، كما يقول عدد من سكان المحافظة، في روايتهم لتفاصيل تلك الفترة لـ«العربي الجديد».

كان واضحاً أن النظام المصري الذي أنهى الثورة في يوليو/تموز 2013 كانت لديه مهمة خاصة بسيناء، ووضعها من أهم الملفات على طاولة النظام الجديد آنذاك. بالتزامن مع عزل مرسي، تحركت آليات الجيش باتجاه إغلاق أنفاق نقل أساسيات الحياة إلى غزة، ومعها هدمت عشرات المنازل، ولاحقت المواطنين في تفاصيل حياتهم. وبالتزامن مع ذلك، نشط الإرهاب في سيناء، ليصبح الشماعة التي دفع ثمنها أهالي سيناء، فبعد أشهر قليلة بدأت عملية التهجير القسري لـ100 ألف مصري هم سكان مدينة رفح الحدودية، ومن ثم تمدد شبح التهجير حتى طاول قرى الشيخ زويد والعريش وبئر العبد ووسط سيناء.

وكانت «العربي الجديد» قد أجرت مقابلة مع رئيس اتحاد قبائل سيناء إبراهيم المنيعي قبل وفاته في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قال فيها إن «الظلم الذي كان واقعاً على أبناء سيناء تسبّب في تحرك الشارع بسيناء، خصوصاً مدينتي رفح والشيخ زويد، منذ بدء فعاليات الثورة في القاهرة، إلى أن بلغت ذروتها في الجمعة الأولى من الثورة». وأكد أن «المواطنين في سيناء وقفوا بالمرصاد مبارك، إلى عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، والتي كانت بمثابة جزء مقتطع من تاريخ حياة السيناويين تنفسوا فيه الصعداء، انتهت ليعودوا للعيش في أوضاع أسوأ مما كان عليه حالهم قبل الثورة.

خلال الثورة، تمكّن أهالي سيناء من التمتع بحقوقهم الأساسية، كحرية الحركة والتنقل والتملك والتعليم والسفر وإقامة المناسبات وإحياء الشعائر الدينية بأشكالها ومواسمها كافة. هذه الحقوق وغيرها كانت مسلوبة على يد أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً)، وجهازي المخابرات العامة والحربية، والتي كانت لها مقرات لملاحقة المواطنين في شمال سيناء. ووصل الحد بهذه الأجهزة إلى اختطاف المواطنين بتهمة الانتماء للجهاد، كما يقول عدد من سكان المحافظة، في روايتهم لتفاصيل تلك الفترة لـ«العربي الجديد».

كان واضحاً أن النظام المصري الذي أنهى الثورة في يوليو/تموز 2013 كانت لديه مهمة خاصة بسيناء، ووضعها من أهم الملفات على طاولة النظام الجديد آنذاك. بالتزامن مع عزل مرسي، تحركت آليات الجيش باتجاه إغلاق أنفاق نقل أساسيات الحياة إلى غزة، ومعها هدمت عشرات المنازل، ولاحقت المواطنين في تفاصيل حياتهم. وبالتزامن مع ذلك، نشط الإرهاب في سيناء، ليصبح الشماعة التي دفع ثمنها أهالي سيناء، فبعد أشهر قليلة بدأت عملية التهجير القسري لـ100 ألف مصري هم سكان مدينة رفح الحدودية، ومن ثم تمدد شبح التهجير حتى طاول قرى الشيخ زويد والعريش وبئر العبد ووسط سيناء.

وكانت «العربي الجديد» قد أجرت مقابلة مع رئيس اتحاد قبائل سيناء إبراهيم المنيعي قبل وفاته في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قال فيها إن «الظلم الذي كان واقعاً على أبناء سيناء تسبّب في تحرك الشارع بسيناء، خصوصاً مدينتي رفح والشيخ زويد، منذ بدء فعاليات الثورة في القاهرة، إلى أن بلغت ذروتها في الجمعة الأولى من الثورة». وأكد أن «المواطنين في سيناء وقفوا بالمرصاد مبارك، إلى عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، والتي كانت بمثابة جزء مقتطع من تاريخ حياة السيناويين تنفسوا فيه الصعداء، انتهت ليعودوا للعيش في أوضاع أسوأ مما كان عليه حالهم قبل الثورة.

خلال الثورة، تمكّن أهالي سيناء من التمتع بحقوقهم الأساسية، كحرية الحركة والتنقل والتملك والتعليم والسفر وإقامة المناسبات وإحياء الشعائر الدينية بأشكالها ومواسمها كافة. هذه الحقوق وغيرها كانت مسلوبة على يد أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً)، وجهازي المخابرات العامة والحربية، والتي كانت لها مقرات لملاحقة المواطنين في شمال سيناء. ووصل الحد بهذه الأجهزة إلى اختطاف المواطنين بتهمة الانتماء للجهاد، كما يقول عدد من سكان المحافظة، في روايتهم لتفاصيل تلك الفترة لـ«العربي الجديد».

كان واضحاً أن النظام المصري الذي أنهى الثورة في يوليو/تموز 2013 كانت لديه مهمة خاصة بسيناء، ووضعها من أهم الملفات على طاولة النظام الجديد آنذاك. بالتزامن مع عزل مرسي، تحركت آليات الجيش باتجاه إغلاق أنفاق نقل أساسيات الحياة إلى غزة، ومعها هدمت عشرات المنازل، ولاحقت المواطنين في تفاصيل حياتهم. وبالتزامن مع ذلك، نشط الإرهاب في سيناء، ليصبح الشماعة التي دفع ثمنها أهالي سيناء، فبعد أشهر قليلة بدأت عملية التهجير القسري لـ100 ألف مصري هم سكان مدينة رفح الحدودية، ومن ثم تمدد شبح التهجير حتى طاول قرى الشيخ زويد والعريش وبئر العبد ووسط سيناء.

وكانت «العربي الجديد» قد أجرت مقابلة مع رئيس اتحاد قبائل سيناء إبراهيم المنيعي قبل وفاته في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قال فيها إن «الظلم الذي كان واقعاً على أبناء سيناء تسبّب في تحرك الشارع بسيناء، خصوصاً مدينتي رفح والشيخ زويد، منذ بدء فعاليات الثورة في القاهرة، إلى أن بلغت ذروتها في الجمعة الأولى من الثورة». وأكد أن «المواطنين في سيناء وقفوا بالمرصاد مبارك، إلى عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، والتي كانت بمثابة جزء مقتطع من تاريخ حياة السيناويين تنفسوا فيه الصعداء، انتهت ليعودوا للعيش في أوضاع أسوأ مما كان عليه حالهم قبل الثورة.

خلال الثورة، تمكّن أهالي سيناء من التمتع بحقوقهم الأساسية، كحرية الحركة والتنقل والتملك والتعليم والسفر وإقامة المناسبات وإحياء الشعائر الدينية بأشكالها ومواسمها كافة. هذه الحقوق وغيرها كانت مسلوبة على يد أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً)، وجهازي المخابرات العامة والحربية، والتي كانت لها مقرات لملاحقة المواطنين في شمال سيناء. ووصل الحد بهذه الأجهزة إلى اختطاف المواطنين بتهمة الانتماء للجهاد، كما يقول عدد من سكان المحافظة، في روايتهم لتفاصيل تلك الفترة لـ«العربي الجديد».

كان واضحاً أن النظام المصري الذي أنهى الثورة في يوليو/تموز 2013 كانت لديه مهمة خاصة بسيناء، ووضعها من أهم الملفات على طاولة النظام الجديد آنذاك. بالتزامن مع عزل مرسي، تحركت آليات الجيش باتجاه إغلاق أنفاق نقل أساسيات الحياة إلى غزة، ومعها هدمت عشرات المنازل، ولاحقت المواطنين في تفاصيل حياتهم. وبالتزامن مع ذلك، نشط الإرهاب في سيناء، ليصبح الشماعة التي دفع ثمنها أهالي سيناء، فبعد أشهر قليلة بدأت عملية التهجير القسري لـ100 ألف مصري هم سكان مدينة رفح الحدودية، ومن ثم تمدد

> تمدد التهجير ليطاول الآلاف من سكان العديد من البلدات
>
> ترتيبات في سيناء تحيي المخاوف من تنفيذ «صفقة القرن»

والاقتصادية والصناعية، ولو أراد النظام المصري ذلك عليه أن يفتح الباب واسعاً أمام أهلها للانطلاق فيها وتعميرها، بدلاً من ملاحقتهم وتدمير منازلهم ومزارعهم، واختطافهم وتغييبهم قسرياً». وأشار إلى أن «التنمية الحقيقية تبدأ من احترام الإنسان وتوفير الدعم اللازم له للاستمرار في الحياة على الأرض التي تُعتبر خط الدفاع الأول عن مصر بأكملها، إلا أن الدولة تصر على إهانة المواطن السيناوي، واعتباره مواطن درجة ثانية وثالثة بل الأخيرة في تصنيف المواطنين في نظر الدولة». وتابع: «حتى اليوم لا يزال مئات السيناويين في غياهب السجون المصرية، بلا تهمة ولا ذنب سوى أنهم من سيناء، وتم اختطافهم خلال العمليات العسكرية في مواجهة تنظيم ولاية سيناء المزعوم لتنظيم داعش الذي اكتوى بناره المواطنون في سيناء أكثر من الدولة نفسها».

من جهته، قال أحد مدرسي مدينة رفح المهجرين ويدعى زياد عودة لـ«العربي الجديد»، إنه على مدار سنوات ما بعد الانقلاب على الثورة، خسرت سيناء الآلاف من سكانها بين قتيل وجريح ومفقود، ودمرت فيها الآف المنازل والمدّانات الزراعية، وكذلك غابت عنها عشرات المدارس والمراكز الصحية ومئات الكيلومترات من الطرق والبنى التحتية، وبات بلا كهرباء ولا ماء واتصالات، إلا في نطاق محدود. وأضاف أن «حال سيناء ليس كبقية المحافظات المصرية التي تحظى بكل ما سبق كحقوق أساسية لا يمكن للدولة تجاوزها، مهما بلغت إجراءاتها وتضييقها على المواطنين». واعتبر أن «النظام المصري أراد إنهاء الحياة في سيناء إلى الأبد، وأن تصبح أرضاً جرداء بلا قيمة»، مضيفاً «سيناء كُتب عليها العناء والإهمال، مع عدا عامي الثورة وحكم مرسي، فتنفس فيها السيناويون الصعداء نوعاً ما، وهي أيام سيبقى أهالي شمال سيناء يتمنون عودتها مجدداً».

ولعل الأخطر بعد 11 عاماً على الثورة، أن الاحتلال الإسرائيلي لم يعد يشعر بالقلق من مصر كلها، وفي مقدمتها أرض سيناء التي كانت مصدر إزعاج له، يترقب فيها كل تحرك.

من الناحية العسكرية والأمنية، يشير المشهد إلى أنه بعد تجهير سكان مدينة رفح المصرية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2014، بحجة إقامة منطقة عازلة على الحدود مع قطاع غزة، بات جيش الاحتلال الإسرائيلي وضباطه لا يهابون الدخول إلى أرض سيناء، لتنفيذ مهام استخبارية وعسكرية، تتعلق بالمقاومة الفلسطينية، وفقاً لمعلومات نشرتها «العربي الجديد» في وقت سابق. كما أن الطائرات الإسرائيلية تشن غارات على سيناء منذ عام 2012 وحتى اليوم، وطالما وثّق أهالي سيناء قصف الطيران الإسرائيلي لأراضيهم، وعلى مرأى من الجيش المصري. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من نجاح السلطات بإعداد بنية تحتية استراتيجية تصلح لأن تكون مقومات دولة متواضعة في سيناء، شملت مشاريع توسيع مطار وميناء العريش، وإقامة محطات كهرباء وتحلية مياه ومناطق سكنية، وطرق دولية، إلا أن المواطن المصري لم يستفد منها.

لكن الترتيبات الجديدة في سيناء، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، تحيي المخاوف من مخطط لتنفيذ الطموحات الإسرائيلية الأميركية، كما ورد في خطة الإملاءات لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، تحديداً في ما يتعلق بتحويل جزء من سيناء المصرية إلى مكان يستوعب جزءاً من سكان غزة.

وعلى الرغم من أن النظام المصري يحاول رسم مشهد انتصار للجيش بقدرته على إحداث تغييرات في الملحق العسكري من اتفاقية كامب ديفيد، المتعلق بانتشار الجيش المصري في سيناء، واعتبار ذلك فرضاً على إسرائيل، والتي كان آخرها قبل أشهر، في أعقاب لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي برئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينت في شرم الشيخ، بيد أن المشهد يقول غير ذلك. وترتكز نشاط الجيش المصري في العقد الأخير على ملاحقة التنظيمات التي تحدث قلقاً لإسرائيل أكثر من مصر نفسها، وكذلك منع حركة التهريب في طريق المقاومة بغزة والسكان هناك، وليس تعزيزاً للجيش المصري في مواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي.

وتعقيباً على ذلك، قال باحث في شؤون سيناء، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن المشهد الميداني انعكاس للعلاقة السياسية والأمنية التي باتت تربط النظام المصري بالاحتلال الإسرائيلي منذ انقلاب 2013. وأضاف أن الغارات الإسرائيلية والتحرك الميداني لقوات الاحتلال على الأرض المصرية، وتسهيل حركة المتعاونين مع الاحتلال عبر الحدود، وتبادل المعلومات عن الجماعات الجهادية في سيناء، وكذلك خطوط إمداد المقاومة الفلسطينية، باتت أموراً روتينية ومعروفة لدى الجميع في سيناء.

ولفت الباحث إلى التطمع الإسرائيلي بزيادة حجم التعاون الأمني والعسكري، واستغلال الحالة القائمة في مصر لتحقيق إنجازات ملموسة على الأرض لا يمكن تغييرها، وتعطي مجالاً أوسع لإسرائيل خلال الأعوام المقبلة حتى مع تبدل الشخصيات على سدة الحكم. ورأى أن أرض سيناء باتت مكشوفة تماماً للاحتلال الإسرائيلي، في ظل تشريد آلاف السكان الأصليين، وتحويل المناطق السكانية التي تمثل ذخراً استراتيجياً للأمن القومي المصري، إلى أرض جرداء، يمكن للعدو احتلالها وقتما شاء. ولفت إلى أن الأنظمة المصرية السابقة حرصت على إبقاء السكان في أقرب النقاط مع الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين المحتلة، إلا أن نظام السيسي كان حريصاً على إبعاد السكان أكبر قدر ممكن عن الحدود، من دون أن يكون لذلك أهمية على الصعيد المصري. واعتبر أن الأسباب الظاهرة والخفية تشير إلى استفادة إسرائيلية بالدرجة الأولى على حساب المواطن والأمن المصري على حد سواء.

يعود مجلس النواب الليبي لخلط الأوراق مع سعيه لإطاحة حكومة عبد الحميد الدبيبة واختيار بديل لها، بما قد يعمّق المشاكل في الداخل

طرابلس ـ **اسامة علي**

تتجه الأوضاع في ليبيا إلى مزيد من التأزم بعد تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي، مع إصرار مجلس النواب وخصوصاً رئيسه عقيلة صالح على ضرورة تشكيل حكومة جديدة وانتهاء ولاية حكومة عبد الحميد الدبيبة، وفي هذا السياق، صوّت مجلس النواب الليبي أمس الثلاثاء على استبعاد الشراكة مع المجلس الأعلى للدولة في اختيار رئيس الحكومة الجديدة، فيما يُنتظر أن تعلن هيئة رئاسة المجلس عن موعد فتح باب الترشح.

وفيما لم يصدر أي موقف رسمي من جانب الحكومة على قرار مجلس النواب بشأن انتهاء ولايتها، بث المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، صوراً للدبيبة أثناء وصوله إلى العاصمة الشتائية، أمس الثلاثاء، في زيارة رسمية برفقة وفد وزاري، قال المكتب الإعلامي إن الدبيبة التقى رئيس المجلس الانتقالي التشادي، محمد إدريس، في العاصمة أنجامينا، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين.

وواصل مجلس النواب في جلسة له أمس مناقشة تقرير لجنة «خريطة الطريق»، التي شكلها في وقت سابق للتوصل إلى صيغة توافقية بشأن المسار الدستوري في البلاد. وأكدت اللجنة انتهاء ولاية حكومة الدبيبة، وضرورة تشكيل حكومة بديلة عنها، فيما طلبت المزيد من الوقت لحسم المسارات الأخرى للخريطة، وهي المسار الدستوري، والأمن، والمصالحة الوطنية.

وجدد رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، في كلمته الافتتاحية بجلسة أمس، قرار مجلس النواب بشأن انتهاء ولاية الحكومة الحالية، وضرورة اختيار حكومة جديدة، استناداً إلى انتهاء أجل الثقة الممنوح لها يوم 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وقرار سحب الثقة منها، رافضاً إعادة تشكيل الحكومة الحالية، مؤكداً أنها «سقطت ولا يجوز إعادة تشكيلها».

من جهتها، عرضت لجنة خريطة الطريق عدداً من شروط الترشح لرئاسة الحكومة، ومن بينها أن يكون المرشح ليبياً وحاصلاً على شهادة جامعية، وليس عليه حكم قضائي يتعلق بجناية أو قضية مخلة بالشرف، وأن يقدّم تعهداً مكتوباً بعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، ويكون لديه تزكية من 25 عضواً من مجلس النواب و15 عضواً من المجلس الأعلى للدولة. لكن هيئة رئاسة مجلس النواب طرحت على التصويت مسألة مشاركة المجلس الأعلى للدولة في اختيار رئيس الحكومة الجديد، وصوّتت أغلبية المشاركين في الجلسة على عدم إشراك مجلس الدولة في هذا الاختيار، وإسقاط شرط حصول المرشح لرئاسة الحكومة على تزكية 15 عضواً من مجلس الدولة.

لكن الجلسة لم تمر بهدوء، إذ شهدت جدلاً واسعاً بين عدد من النواب بشأن قرار انتهاء ولاية الحكومة، فبينما ذهبت أغلبية النواب المشاركين في الجلسة إلى تأييد قرار انتهاء ولاية الحكومة، واعتبار تشكيل حكومة أخرى عاملاً من عوامل نجاح خريطة الطريق في التهيئة للانتخابات، أبدى نواب آخرون اعتراضهم على القرار.

وكشفت عضو مجلس النواب، عائشة شلابي، خلال كلمتها، عن وجود شبهات داخل أروقة مجلس النواب «حول تلقي أعضاء رشاوى لسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية». وطالبت بضرورة أن يهتم مجلس النواب بأولويات أخرى كتنفيذ المصالحة الوطنية وتنظيم ملفات النازحين وملف المقابر الجماعية. وقالت «الحكومة التي تنتقدونها، منعها مجلس النواب من الميزانية ولم نمارس عليها دوراً رقابياً في مصاريفها الحالية»، معتبرة أن مجلس النواب مقصر في دوره لدعم الحكومة. وذكّرت شلابي أن لجنة خريطة الطريق شُكلت من أجل تحديد موعد للانتخابات، وقالت «تركت الأهم وذهبت لإسقاط الحكومة»، مشيرة إلى أنه انحراف عن مسار مهمتها.

أما عضو مجلس النواب، محمد لينو، فطالب مجلس النواب بالنظر إلى إيجابيات الحكومة وعدم الوقوف عند سلبياتها فقط، موضحاً أنها «أنجزت خطوات مهمة في ملف الطاقة وبنت محطات جديدة منها محطة في طبرق، وأنهت أزمة الرواتب»، قبل أن يقاطع عدد من النواب مداخلته، فيما قطع البث المرئي للجلسة لفترة قبل عودته.

وحول مسارات خريطة الطريق الأخرى، أكد عضو اللجنة سليمان الفقيه، أن اللجنة حسمت قرارها بشأن مسار السلطة التنفيذية، وهو ضرورة تشكيل حكومة جديدة، موضحاً أن مدتها قد تصل إلى عام كامل. وقال «تواصلنا مع المفوضية العليا للانتخابات وأكدت أن شروعها في الانتخابات مجدداً سيحتاج لمدة 11 شهراً». وأضاف أن «هذه المدة نحتاج فيها إلى حكومة قادرة على توفير الخدمات وفرض الأمن وإزالة القوة القاهرة التي عرقلت إجراء الانتخابات في السابق»، مشيراً إلى أن تنفيذ المصالحة الوطنية يحتاج لأكثر من سنة.

> تحدثت نائبة عن شبهات تلقي رشاوى لسحب الثقة من الحكومة

| إضاءة

استيلاء بالتشجير في النقب
مشروع إسرائيلي يلتهم أراضي الهزيل

> تتوسع سياسات التهجير التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ضد السكان البدو في النقب، وحالهم في ذلك ليس مختلفاً عن حال أهالي قرية سعوة التي تعرضت قبل أيام لحملة تجريف لأراضيها اتسمت بالعنف الذي يتعرض له أبناء القرية حتى هذه اللحظة

النقب ـ **صابرين الأعسم**

بدأت عائلة الهزيل جولة من النضال السلمي ضد السياسات التهجيرية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ضدّ السكان البدو في النقب، وحالهم في ذلك ليس مختلفاً عن حال أهالي قرية سعوة التي تعرضت قبل أيام لحملة تجريف لأراضيها اتسمت بالعنف الذي يتعرض له أبناء القرية حتى هذه اللحظة. أراضي عائلة الهزيل تبلغ مساحتها ما يقارب 1300 دونم وتقع إلى الشمال من مدينة رهط، المدينة العربية الوحيدة في النقب، وتسمى هذه الأرض بالمثلث الشمالي كما هو متعارف عليه لدى الأهالي هناك، وهي قريبة من خربة الهزيل. جميع هذه الأراضي مملوكة في الأصل للشيخ سلمان الهزيل، الذي توارثها من أجداده منذ العام 1880، أيام الدولة العثمانية التي كانت معترفة بها كارض للبدو. لاحقاً وفي وقت قامت فيه السلطات بترحيل السكان البدو إلى منطقة السياج، رفض سلمان الهزيل الرحيل من أرضه، وبقي فيها مع عائلات أخرى سكنت في محيط أرضه. في سبعينيات القرن الماضي حصل على تسوية من الحكومة الإسرائيلية لإثبات ملكيته التاريخية للأرض بشكل دائم، ولكن لا تزال هناك دعاوى ملكية حتى اليوم بهذا الخصوص. هذا الفخ وقعت فيه معظم العشائر البدوية، فالسلطات الإسرائيلية اليوم تتعامل مع كافة الأراضي الغربية في النقب على أنها أملاك دولة غزاها البدو وسيطروا عليها.

وأوضح أحمد الهزيل، نجل الشيخ سلمان، أن «الأراضي كانت تُوثّق بسندات بين البدو تؤكد الملكية بينهم، وهذا الأمر كان متعارفاً عليه في أيام الانتداب البريطاني وقبل ذلك الحكم العثماني، وكان والدي قد توصل إلى تسوية مع السلطات بخصوص أراضيه شاسعة المساحة». وأضاف: «لكنهم أخذوا والدي في عمر 98 عاماً ودفعوه للتوقيع على أوراق بيضاء، ليتضح أنها تضمّنت الأراضي التي يريدون الاستيلاء عليها، وهي حوالي 20 ألف دونم سجلتها السلطات على أن والدي تنازل عنها لصالح الدولة، وبالتالي تبقى 2220 دونماً، لدي أوراق ومذكرة قضائية بملكيتها». وتابع: «فجأة جاءت دائرة الأراضي الإسرائيلية لتقول إن هناك قانوناً تم سنّه في العام 2011 وأن هذه الأراضي تُعتبر تابعة للصندوق القومي اليهودي وسيتم تشجيرها، لتحضر قبل حوالي 5 شهور الجرافات لتجريف الأرض استعداداً لذلك». وأضاف «حاول الوصول إلى اتفاق مع السلطات لتحويل هذه الأرض إلى حارات للسكن لعائلة الهزيل، لكن السلطات أبلغتنا بأن القسم الشمالي من الأرض سيكون أحراجاً»، لافتاً إلى أن «المساحة التي ينوون تشجيرها ليست بسيطة فهي حتى الآن بلغت 370 دونماً تقريباً، منها 25 دونماً من أرضي شخصياً حتى الآن».

وإزاء ما يحصل، قرر الأهالي من عائلة الهزيل أن يكون ردهم على مخطط التشجير هو الاحتجاج السلمي، فقاموا ببناء خيمة اعتصام في الأرض قبالة موقع التجريف والتشجير، بالإضافة إلى الترتيب لفعاليات احتجاجية سلمية أخرى، مع محاولة التوصل إلى تفاهمات وتسوية حقيقية بشأن هذه المنطقة. وشرح عامر الهزيل أن «مخطط التهجير يمكن أن يمتد من قرية ضحية شمالاً إلى أرض أبو وادي ثم إلى الزيادنة والهزيل وادي الصفا، ويمتد شرقاً إلى هراب الرزوق لأنه سيستمر إلى الشرق بالتأكيد، وبالتالي من الممكن عملياً أن يلتهم هذا المشروع حوالي 8000 دونم تقريباً». وأشار إلى أن «هذه الأرض تقع بالكامل ضمن مسطح الخريطة الهيكلية لبلدية رهط الذي أقر عام 2017، ولكن لم نسمع موقفاً واحداً من البلدية إلا القول إنها أرسلت مكتوباً للجهات المسؤولة، لكن سؤالنا أين هي من هذه القضية؟».

أحد أصحاب الأراضي المتضررين من مخطط التشجير، يدعى عصام الهزيل، قال إن «الجرافات التهمت ثلث الأرض بالكامل، 100 متر على طول الأرض». وأضاف «قد نرى أن مساحة الـ1300 دونم قد تحوّلت إلى أحراج، بين عشية وضحاها، على الرغم من أننا في العام 2008 قدّمنا اعتراضاً على تشجير الأرض وأوقفناه، إلا أن الجرافات عادت للعمل في العام 2018، وقال لنا المسؤولون في ما تسمى (سلطة الأراضي) إنه لم يتم تقديم اعتراض».

أما المحامي مهران الهزيل، فأشار إلى أن «هذا المخطط أقر قبل عدة سنوات ولم نعرف، لكن بلدية رهط، والتي كان يجب أن تكون شريكة في التخطيط، علمت به»، معتبراً أنه كان عليها أن تبلغ الأهالي المتضررين بأن هناك تخطيطاً على أراضيهم، لكنها لم تفعل. وأوضح أن «المشكلة هي أن هذا المخطط إذا أقر يصعب إيقافه قضائياً، والحل الوحيد هو الضغط الجماهيري، إذ يبدو أن دائرة أراضي إسرائيل لا تعترف بملكية العرب للأرض في كل أنحاء النقب، بل في كل البلاد، وبالتالي عندما يأتي التخطيط تقرر أن الأراضي لها». ولفت الهزيل إلى أن هذا مخطط كبير جداً ويبتلع الكثير من الأراضي، مضيفاً «جلسنا معهم لنفهم ما الغرض من تشجير ما يقارب المائة متر على طول الأراضي من منطقة الوادي، فهناك واد في الأرض، فقالوا إن هذه هي السياسة القائمة، فتوجهنا لإيجاد حل وسط، لكن يبدو أنه حسب سياسة التشجير يسهل قلع البشر ولا يسهل قلع الشجر، وهذه سياسة دائرة الأراضي والصندوق القومي اليهودي على حد سواء».

قرية سعوة كانت من بين قرى النقب التي تعرضت للتجريف للأراضيها (أحمد غرابلي/فرانس برس)

شرق غرب

روسيا تدرج نافالني على قائمة «الإرهابيين والمتطرفين»

أدرجت روسيا المعارض البكسي نافالني (الصورة) المسجون منذ عام، على قائمتها لـ«الإرهابيين والمتطرفين»، وفق ما ظهر في لائحة دائرة الرقابة المالية الفيدرالية في الاتحاد الروسي، والتي اطلعت عليها وكالة «فرانس برس» أمس الثلاثاء. كما أضيفت إلى القائمة ليوبوف سوبول، المقربة من نافالني والتي تعيش في المنفى بسبب ملاحقات قانونية بحقها. وبحسب منظمة «صندوق مكافحة الفساد» المحظورة، والتابعة لنافالني، أضيف تسعة أشخاص آخرين على الأقل مرتبطين بحركة المعارض إلى القائمة.

(فرانس برس)

ليبد: لن نجري مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية

دافع رئيس الوزراء البديل ووزير الخارجية الإسرائيلي يئير ليبد، عن قراره رفض طلبات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس المتكررة الاجتماع به. وقال ليبد في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، إنه يمكن أن يلتقي بعباس فقط عندما يكون هناك مسوّغ سياسي يبرر ذلك، مشيراً إلى أن هذا المسوّغ «غير قائم». وأوضح ليبد أن الحكومة التي يشارك فيها لن تسلك أي مسار يمكّن أن يفضي إلى مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية.

(العربي الجديد)

كوريا الشمالية أطلقت صاروخي كروز

أطلقت كوريا الشمالية صاروخي كروز على ما يبدو، صباح أمس الثلاثاء، حسبما أعلنت سيول. وقالت قيادة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية في بيان إن «كوريا الشمالية أطلقت صاروخي كروز مفترضين» من دون تقديم مزيد من التفاصيل. وأضافت أن وكالات الاستخبارات الكورية الجنوبية والأميركية تقوم بتحليل المعطيات.

(فرانس برس)

مقتل قيادي متمرد بارز في كولومبيا

أعلن الرئيس الكولومبي إيفان دوكي، أمس الثلاثاء، مقتل قائد جماعة متمردة منشقة عن منظمة «فارك» ورافضة لاتفاق السلام الموقع عام 2016، خلال اشتباك مع الجيش أول من أمس الإثنين. وقال دوكي في بيان إنه تم «تحييد» يوكليديس إسبايا الملقب بـ«جونير»، مضيفاً «هذه واحدة من أكبر الضربات التي تم توجيهها لمنشقي منظمة فارك. نحن نتحدث عن مجرم لديه سجل إجرامي يعود لأكثر من 25 عاماً».

(فرانس برس)

بريطانيا: تحقيق بخرق قواعد الإغلاق بمقر رئاسة الوزراء

أعلنت الشرطة البريطانية أمس الثلاثاء، أنها تحقق في مزاعم عن خرق لقواعد الإغلاق في مقر إقامة رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة) في داونينغ ستريت، بعدما قدم تحقيق حكومي داخلي دليلاً على إقامة سلسلة من التجمعات. وقالت مفوضة شرطة لندن، كريسيدا ديك: «أستطيع أن أؤكد أن شرطة العاصمة تحقق حالياً في إقامة عدد من الفعاليات في داونينغ ستريت خلال العامين الماضيين في ما يتعلق بخرق محتمل لقواعد كوفيد-19».

(رويترز)

قضية

يقع مشروع الصلح الجزائي الخاص بالمتورطين في الجرائم الاقتصادية والمالية، في صلب الخلاف بين الرئيس التونسي قيس سعيّد والمجلس الأعلى للقضاء، إذ يريد الرئيس تمرير المشروع لخدمة أجندته، فيما يرفضه المجلس لأسباب تتعلق بالشكل والمضمون. ويعرب خبراء ومتابعون للشأن السياسي في تونس، عن اعتقادهم بأن رد المجلس الأعلى للقضاء الرافض لمرسوم الصلح الجزائي، هو من أبرز أسباب تصاعد الصدام بين الطرفين، وصولاً إلى مرسوم الرئاسة بوضع حد للمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس أخيراً

حملة سعيّد على القضاء

«الصلح الجزائي» في صلب الخلاف

تونس ـ **آدم يوسف**

يتصاعد الصراع بين الرئيس التونسي قيس سعيّد، والمجلس الأعلى للقضاء، بشكل يزيد من المخاوف بشأن استقلالية آخر سلطة في البلاد، بعدما سيطر سعيّد بالكامل على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتعيش الساحة السياسية في تونس على وقع هذا الخلاف المتصاعدة وتيرته منذ 25 يوليو/ تموز الماضي، تاريخ إعلان سعيّد عن إجراءاته الاستثنائية، التي قضى أولاً بموجبها بحل الحكومة وتجميد عمل البرلمان، إذ يرفض القضاة ما يعتبرونه ضغوطاً وتدخلاً في المرفق القضائي، في ما يعتبر الرئيس التونسي أن القضاء في البلاد يتخره الفساد ويجب إصلاحه.

ويكشف سعيّد في كل مرة، وبكل وضوح، عن انزعاجه من القضاء، الذي لا يسايره في كثير من الملفات، بل ويعترض عليها، ويبطئ بشكل واضح رغبة الرئيس في تصفية ملفات منافسيه السياسيين بشكل يقفز فوق القوانين في البلاد. ووجه سعيّد اتهامات إلى جزء من القضاة بالتواطؤ وعرقلة سير العدالة، وإعاقة تمرير عدد من الملفات التي يقوم بضبطها الأمن، وخصوصاً ملفات تبييض الأموال والتهريب والإرهاب. وبلغ الخلاف بين القضاء والمجلس القضائي خلال فترة الاستثناء، وبواسطة مراسيم رئاسية، ليزداد حدة بتصعيد الرئيس وإصداره مرسوماً يوم الأربعاء الماضي، ينص على وضع حد للمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وهو ما أدانه المجلس.

وأعرب المجلس في بيان يوم الجمعة الماضي عن رفضه للمرسوم الرئاسي، ولما وصفه بـ«التدخل في عمل القضاة وبحملات التشويه والضغط التي تستهدفهم». وقال رئيس المجلس، يوسف بوزاخر، أول من أمس الإثنين، في تصريح لإذاعة «شمس» الخاصة، إن «كافة أعضاء المجلس مستعدون لإتمام المرحلة بلا منح وامتيازات»، مشيراً إلى أن المجلس «تعرض للاعتداء على استقلاليته الإدارية والمالية». ورأى بوزاخر أنه «إذا كان إلغاء منح وامتيازات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يدخل في إطار الحوكمة الرشيدة، فليساهم الجميع في دعم موارد الدولة».

ويقع في صلب الخلاف بين الرئاسة والمجلس، مشروع الصلح الجزائي الخاص بالمتورطين في الجرائم الاقتصادية والمالية. ويعتزم الرئيس التونسي، كما ذكر مرّات عديدة، إصدار مرسوم للصلح الجزائي للتعامل مع هؤلاء المتورطين، وممن يتهمهم بنهب ثروات ومقدرات البلاد والملك العام طوال السنوات الماضية. ويراهن سعيّد على مشروع الصلح الجزائي بهدف استعادة هذه الأموال، وتوظيفها في تحقيق مشاريع استثمارية وتنموية في البلاد يتكفل بها كل من تورط في النهب.

وبحسب الرئيس التونسي، فإن رجال الأعمال المتورطين في نهب ثروات تونس مطالبون بإنجاز مشاريع تنموية داخل المناطق المفقرة والأقل حظاً في التنمية، بحسب جدول يرتبهم تنازلياً، بحيث يتكفل الأكثر فساداً بالمناطق الأكثر فقراً، حتى تتم المصالحة مع الدولة. وفسّر سعيّد مشروعه بأنه ينبغي على المتورطين القيام ببناء مدارس ومستشفيات ومصحات عمومية ومرافق خدمات حكومية وخلق موارد رزق للعاطلين عن العمل في تونس، وذلك باستثمار الأموال المنهوبة لفائدة المحليات التي تشكل لجاناً لتحديد حاجياتها ومطالبها التنموية، وليس من حقهم تحقيق مكاسب وأرباح منها. ويقدر سعيّد الأموال المنهوبة في تونس والتي سيتم استعادتها بنحو 13,5 مليار دينار (4,8 مليارات دولار). ولطالما أكد الرئيس التونسي أن مرسوم الصلح الجزائي جاهز، وسيتم عرضه على مجلس الوزراء، كما ردّد مراراً أن عراقيل وعوائق تحول دون قيامه بالإصلاحات التي يريدها الشعب، ونشر المجلس الأعلى للقضاء أخيراً على موقعه رده على المرسوم الرئاسي المتعلق بمشروع الصلح الجزائي، والذي أحالته إليه وزارة العدل للاستشارة.

وخلص إلى أنه لا يمكن بواسطة المراسيم أثناء سريان الحالة الاستثنائية القيام بإصلاحات جوهرية للمنظومة القضائية وللقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء. وأعلن أنه يتعذر على الجلسة العامة للمجلس إبداء الرأي في الوثيقة برمتها.

وأظهرت المراسلة أن مشروع المرسوم جاء ليضبط إطاراً مرجعياً للمصالحة الجزائية مع الذين تورطوا في جرائم اقتصادية ومالية، سواء منهم الأشخاص المنهوبة في تونس والتي سيتم استعادتها بنحو 13,5 مليار دينار (4,8 مليارات دولار). ولطالما أكد الرئيس التونسي أن مرسوم الصلح الجزائي جاهز، وسيتم عرضه على مجلس الوزراء، كما ردّد مراراً أن عراقيل وعوائق تحول دون قيامه بالإصلاحات التي يريدها الشعب، ونشر المجلس الأعلى للقضاء أخيراً على موقعه رده على المرسوم الرئاسي المتعلق بمشروع الصلح الجزائي، والذي أحالته إليه وزارة العدل للاستشارة.

وخلص إلى أنه لا يمكن بواسطة المراسيم أثناء سريان الحالة الاستثنائية القيام بإصلاحات جوهرية للمنظومة القضائية وللقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء. وأعلن أنه يتعذر على الجلسة العامة للمجلس إبداء الرأي في الوثيقة برمتها.

وأظهرت المراسلة أن مشروع المرسوم جاء ليضبط إطاراً مرجعياً للمصالحة الجزائية مع الذين تورطوا في جرائم اقتصادية ومالية، سواء منهم الأشخاص

خرق واضح للدستور

قالت أستاذة القانون الدستوري منى كريم الدريدي، لـ«العربي الجديد»، إن «المجلس الأعلى للقضاء اعتبر أن إجراءات عرض المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي فيها خرق واضح للدستور ولمقتضيات قانون المجلس الأعلى للقضاء، باعتبار أن الجهة العارضة والمتمثلة في وزيرة العدل ليلى جفال (الصورة)، غير مؤهلة لذلك، باعتبار أن المرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية فقط»، وأوضحت أن «المرسوم لا يمكن أن يندرج في إطار التدابير الاستثنائية».

يخشى التونسيون من توسع سعيّد في معاركه (Getty)

عرض مجلس القضاء أموراً بيّنت عدم دستورية مرسوم سعيّد

الغيلوفي: سعيّد يغازل رجال الأعمال ليغطي على العجز

والمجلس الأعلى للقضاء هو مرسوم الصلح الجزائي، وخصوصاً بعد الرسالة التي وجهها المجلس، والتي تتضمن نقداً لاذعاً وتصويباً كبيراً لما يسمى بمشروع الرئيس». وأضاف الغيلوفي أن «هذا الأمر أغضب الرئيس سعيّد، خصوصاً بعرضه للأمور التقنية والقانونية التي تبين عدم دستورية المرسوم من الناحية الإجرائية وخلوها من محتوى إصلاحي»، مشيراً إلى أن «إصلاح القضاء لا يتم بمرسوم خلال فترة الاستثناء، وأنه لا يكون قانونياً إلا بمروره عبر المجلس التشريعي». وقال الغيلوفي: «كان المجلس قال لسعيّد إنه بصدد ممارسة انقلاب على السلطة القضائية»، مشيراً إلى أن «هذا هو لبّ الصراع مع المجلس الأعلى للقضاء».

ورأى أن سعيّد «يبحث عن تطويع القضاء ووضع اليد على السلطة القضائية من أجل استكمال السيطرة على جميع السلطات». وأشار الغيلوفي إلى أن «سعيّد يغازل رجال الأعمال وأصحاب المال الفاسدين ليغطي على عدم الإنجاز الاقتصادي والعجز المالي». من جهتها، اعتبرت أستاذة القانون الدستوري، منى كريم الدريدي، أن رد المجلس الأعلى للقضاء على مشروع مرسوم الصلح الجزائي «يرتقي إلى مستوى الدرس في القانون»، مرجحة أن «يكون هذا الرد من بين أسباب تعكر العلاقة بين رئيس الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء، وسبباً في وصول الطرفين إلى مرحلة حرب كسر العظم». وخلصت الدريدي في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن المجلس الأعلى للقضاء ركّز على «التذكير باختصاصه في إبداء رأيه الاستشاري في كل مشاريع القوانين التي تتعلق بالقضاء، من حيث تنظيمه والإجراءات المتبعة أمامه، وبعد التذكير بقرارات الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، والتي اعتبرت فيها أن الاستشارة الوجوبية هي من مقتضيات النظام العام الدستوري».

ويعرب خبراء ومتابعون للشأن السياسي في تونس، عن اعتقادهم بأن رد المجلس الأعلى للقضاء الرافض لمرسوم الصلح الجزائي، هو من أبرز أسباب تصاعد الخلاف والصدام بينهما، وصولاً إلى مرسوم الرئاسة بوضع حد للمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس. وفي هذا السياق، أكد عضو تنفيذية «مواطنون ضد الانقلاب» أحمد الغيلوفي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «جوهر الخلاف بين سعيّد وذكر المجلس الأعلى للقضاء في معرض رده، بقراره «رفض المساس بواسطة المراسيم بالبناء الدستوري للسلطة القضائية وبالضمانات المكفولة للقضاة هيكلياً ووظيفياً»، وبأنه «يتعين أن يتم التقيد عند المبادرة بأي إصلاح يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، بالمبادئ وبالضوابط التي جاء بها الدستور، على ألا يكون ذلك في إطار التدابير الاستثنائية المتعلقة حصراً بمجابهة الخطر الداهم المبرر لإعلان حالة الاستثناء».

الواردة أسماؤهم في تقرير اللجنة الوطنية حول الفساد والرشوة، أو كل من تتعلق به قضايا فساد مالي واقتصادي لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي. ويقوم المرسوم على إحداث هيكل قضائي ملحق بمحكمة الاستئناف في تونس، «القطب القضائي للصلح الجزائي»، تتكون تركيبته من 21 قاضياً من ذوي الاختصاص من بين القضاة المباشرين في المحاكم من الصنف العدلي والإداري والمالي.

تشي التلميحات الإيرانية والتصريحات الأميركية، بأن المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015، قد تنتقل إلى الصيغة المباشرة بين واشنطن وطهران

طهران ـ **صابر غل عنبري**
واشنطن ـ **العربي الجديد**

شهد ملف المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني، تطوراً لافتاً في اليومين الماضيين، ينبئ باحتمال حدوث نقلة نوعية في هذه المفاوضات، مع تلميح إيران إلى إمكانية التفاوض مباشرة مع واشنطن خلال مباحثات فيينا النووية، وملاقاة واشنطن لها، بإبداء استعدادها لهذا الأمر بطريقة «عاجلة»، يأتي ذلك بالتوازي مع تواصل التحذيرات الغربية لطهران من انهيار المفاوضات، مع حديث بريطانيا أمس الثلاثاء عن أن محادثات إحياء الاتفاق النووي «تقترب من مأزق خطير». وفي ظلّ هذه الأجواء، يبدو أن تخبطاً يشهده الفريق الأميركي المفاوض في فيينا، مع حدوث انسحابات في صفوفه إثر خلافات بشأن طريقة التعامل مع إيران وملفها النووي.

وأبدت واشنطن، مساء أول من أمس الإثنين، استعدادها لإجراء مباحثات مباشرة «عاجلة» مع طهران بشأن إحياء الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، بعد تلميح وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان لهذا الاحتمال في حال كان ضرورياً لإبرام تفاهم «جيد».

وقال عبد اللهيان إن «الجانب الأميركي يبعث برسائل بطرق مختلفة مفادها أنه يبحث عن مستوى معين من المباحثات المباشرة مع إيران»، وذلك في تصريحات متلفزة خلال مؤتمر في مقر وزارة الخارجية في طهران. وأضاف «حالياً إيران لا تتحدث مباشرة إلى الولايات المتحدة، والمفاوضات سريعاً بالقدر الكافي. نواصل العمل بشراكة وثيقة مع حلفائنا، لكن المفاوضات بدأت تصل إلى مأزق خطير. على إيران أن تختار الآن ما إذا كانت ترغب في إبرام اتفاق، أو أن تكون مسؤولة عن انهيار الاتفاق النووي. ولو انهار الاتفاق النووي ستكون كل الخيارات مطروحة على الطاولة».

في غضون ذلك، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن خلافات تعصف بصفوف الفريق الأميركي المفاوض في فيينا، حول طريقة التعامل مع إيران وملفها النووي، وهو ما أدى إلى انسحاب أسماء بارزة من المفاوضات، على رأسها ريتشارد نيفيو نائب المبعوث الأميركي الخاص بإيران.

وأكد مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية، أول من أمس الإثنين، أن ريتشارد نيفيو، لم يعد ضمن فريق التفاوض، لكنه لا يزال موظفاً بالوزارة. ولم يذكر المسؤول، بحسب «رويترز»، سبباً لرحيل نيفيو عن الفريق، لكنه قال إن تنقلات الأفراد «شائعة جداً» بعد عام في عمر الإدارة.

وقبل ذلك، ذكرت «وول ستريت جورنال» أنه «مع وصول محادثات الاتفاق النووي إلى مرحلة حرجة، ظهرت خلافات داخل فريق التفاوض الأميركي بشأن كيفية التعامل مع طهران وتوقيت الانسحاب من المحادثات»، وفقاً لمصادر مطلعة على المفاوضات.

وأكد مسؤولون أميركيون للصحيفة أن نيفيو، المعروف بـ«مهندس» العقوبات الاقتصادية على إيران من 2006 إلى 2013، قد ترك الفريق، مشيرين إلى أنه كان دعا إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة في المفاوضات الحالية، ولم يحضر المحادثات في العاصمة النمساوية منذ أوائل ديسمبر/كانون الأول الماضي. وكان نيفيو عضواً بارزاً في الفريق الذي تفاوض على الاتفاق النووي مع إيران عام 2015. كذلك لفتت المصادر للصحيفة، إلى أن عضوين آخرين في فريق المفاوضات الأميركي، بقيادة روبرت مالي، انسحبا من المحادثات لأنهما أرادا أيضاً موقفاً تفاوضياً «أكثر شدة» تجاه طهران. ومن بين القضايا التي قسمت الفريق الأميركي، وفق مصادر الصحيفة، هي «مدى الحزم في إنفاذ العقوبات الحالية، وما إذا كان يجب وقف المفاوضات، تزامناً مع قيام إيران بإطالة أمدها بينما يتقدّم برنامجها النووي».

ليز تراس: محادثات إيران النووية تقترب من مأزق خطير (إيانكا دي مارشي-بول/Getty)

انسحابات في صفوف الفريق الأميركي المفاوض أثر خلافات

بين الطرفين خلال مباحثات فيينا تجري بشكل غير مباشر عبر منسق هذه المفاوضات الأوروبي أنريكي مورا، وأعضاء آخرين بالاتفاق النووي». وتابع «لكن إذا بلغنا خلال المفاوضات نقطة يحتاج فيها إبرام اتفاق جيد مع ضمانات قوية، إلى مستوى معين من المباحثات مع الولايات المتحدة، لن نتجاهل ذلك في جدول عملنا». وسارعت واشنطن إلى إبداء استعداداتها لمباحثات من هذا القبيل. وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية، لوكالة «فرانس برس»، إن «الالتقاء بشكل مباشر سيسمح بتواصل أكثر فعالية»، وهو أمر ملحّ للتوصل سريعاً إلى تفاهم». وحذر من أنه «لم يعد لدينا وقت تقريباً للتوصّل إلى تفاهم».

إلى ذلك، وبعد ساعات من تصريحات عبد اللهيان، اشترط أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، أمس الثلاثاء، الوصول إلى «اتفاق جيد» خلال مفاوضات فيينا لإجراء هذه المفاوضات المباشرة. وقال في تغريدة على «تويتر»، إن «التواصل مع الوفد الأميركي في فيينا يجري عبر كتابات غير رسمية، ولم ولن تكون هناك حاجة لأكثر من ذلك»، مؤكداً أن «هذه الطريقة في التواصل ستستبدل بطرق بديلة، فقط عندما يكون الاتفاق الجيد في المتناول».

وجاءت تصريحات عبد اللهيان، بعد أسبوعين من تصريحات لافتة للمرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، اعتبر مراقبون أنها ضوء أخضر للتفاوض مع الولايات المتحدة. وقال خامنئي، في التاسع من يناير/كانون الثاني الحالي، إنه «إذا ما جرى التفاوض والحديث والتعامل مع العدو في فترة ما، فلا يعني ذلك الاستسلام»، مؤكداً «كما لم نستسلم حتى الآن فلن نستسلم بعد ذلك أيضاً».

ورفضت إيران مراراً إجراء مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة في فيينا، معللة ذلك بأن واشنطن لم تعد طرفاً في الاتفاق.

ويقر الأطراف المعنيون بأن التفاوض يحقق تقدماً في الآونة الأخيرة، لكن تبقى نقاط عدة عالقة. لكن وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس قالت، أمس الثلاثاء، إن محادثات إحياء الاتفاق النووي «تقترب من مأزق خطير». وأضافت أمام البرلمان «هذه المفاوضات عاجلة والتقدم الذي تحرزه ليس

متابعة

تمهيد إيراني - أميركي لمفاوضات مباشرة

تقرير

دومينو الانقلابات يصل إلى بوركينا فاسو

بعد غينيا ومالي، شهدت بوركينا فاسو انقلاباً عسكرياً أطاح رئيساً منتخباً، مع دخول البلاد مرحلة حكم عسكري قد تدوم طويلاً

لم يبقَ من غموض، حتى عصر أمس الثلاثاء، في بوركينا فاسو، منذ الانقلاب الذي نفّذته مجموعة عسكرية متمردة ليل السبت الأحد، سوى مصير الرئيس روش مارك كريستيان كابوري. فبعضون 36 ساعة، انضم هذا البلد الواقع في منطقة الساحل الأفريقي، إلى مالي وغينيا، اللتين شهدتا 3 انقلابات، منذ أغسطس/آب 2020، اثنان في مالي، أحدهما أطاح الرئيس الراحل إبراهيم بوبكر كيتا، فيما انقلب العسكر في غينيا ضد الرئيس ألفا كوندي. وتشي الديناميات العسكرية في أفريقيا، بأن جيلاً جديداً من النخبة العسكرية، بدأ يتحسس تراجع الهيمنة الغربية، وتحديداً الفرنسية، في القارة، وسط متغيرات في النظام العالمي تسمح لأطراف دولية أخرى بدخول المشهد الأفريقي بقوة.

وقد يكون كابوري، الذي تحدثت أوساطه أول من أمس عن نجاته من محاولة اغتيال، فيما أكد المتمردون أنه في مكان آمن، قد ساهم هو أيضاً في سقوط جديد لرئيس أفريقي منتخب. ودخلت بوركينا فاسو وغيرها من «الديمقراطيات» الناشئة في أفريقيا، منذ سنوات، في أتون حروب خاسرة ودموية مع الجماعات المتطرفة الإسلامية، المستفيدة من تهالك الأنظمة الأفريقية، لصالح اللوبيات المحلية والدولية الفاسدة. ولم يمنع الحراك العسكري الانقلابي المتزايد في القارة، صحفاً عالمية عدة، من الحديث اليوم، عن «انقلابات عسكرية شعبية»، بعدما خرج المئات خلال اليومين الماضيين، في عاصمة بوركينا فاسو، واغادوغو، للترحيب وإظهار تأييدهم الانقلاب. وهو مشهد قد يتكرر في أكثر من دولة أفريقية بعد، ومنها النيجر التي تعيش عدم استقرار أمني متزايد.

ولم يمضِ وقت طويل، منذ فجر الأحد، وسماع دوي الرصاص الأول في قاعدة سانغولي لأميزانا العسكرية على أطراف العاصمة، وفي مدينة كايبه الشمالية، حتى تأكد أن ما يحصل في بوركينا فاسو هو انقلاب عسكري، على الرغم من إعلان الحكومة والحزب الحاكم، «الحركة الشعبية من أجل التقدم»، الأحد، أن الوضع في البلاد لا يزال تحت السيطرة. ثم تأكد لاحقاً، أن المجموعة العسكرية، التي أعلنت عن نفسها في إطار حركة جديدة أطلقت عليها اسم «الحركة الوطنية للحماية والاستعادة»، أطاحت كابوري، الذي لا يزال مصيره غامضاً. وكان كابوري سجّل على حسابه على «تويتر»، تعليقاً أخيراً، يدعو فيه «أولئك الذين أشهروا السلاح إلى خفضه، خدمة للمصلحة العليا للبلاد». كما أكد حزبه أن منزله الخاص، «مدمر»، وأن «الديمقراطية في خطر».

من جهتهم، أكد المتمردون في بيان موقع باسم الكولونيل بول هنري سانداغو داميبا، والقاء ضابط آخر، عصر الإثنين، أن كابوري في مكان آمن، وأنه جرت إطاحته وتعليق العمل بالدستور وحلّ الحكومة والبرلمان، وإغلاق الحدود. وتحدث البيان عن أسباب الانقلاب، وهي تراجع الوضع الأمني، وما وصفوه بفشل كابوري في توحيد الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، والاستجابة للتحديات، ومنها هجمات المتطرفين. وقال البيان: إن الانقلاب جرى دون إراقة دماء، وإن المعتقلين، ومن بينهم الرئيس المخلوع، «في مكان آمن يحترم كرامتهم».

وأضاف الكابتن سيدزوري قادر أوداراغو، الذي تلا البيان، أن الانقلاب حصل «لهدف وحيد هو السماح لبلدنا، بالعودة إلى المسار الصحيح». ولفت إلى أن الحركة الانقلابية «تضم كل أقسام الجيش»، مع التعهد باقتراح رزنامة للعودة إلى النظام الدستوري «في مدة زمنية معقولة بعد التشاور مع الأطراف الفاعلة في البلاد».

وتحدثت تقارير إخبارية، أول من أمس، عن عملية تفاوض مع السلطة جرت من قبل المتمردين العسكريين، الذين قدموا لائحة مطالب، منها تعزيز إمكانياتهم في مواجهة المتطرفين، وتغيير قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخبارية. وتبقى هذه المعلومات غير مؤكدة، علماً أن الانقلاب لم يدم طويلاً، ما يعني انخراط أسماء عسكرية قيادية فيه.

وكانت بوركينا فاسو، وهي إحدى الدول الأفريقية الأكثر فقراً رغم غناها بالذهب، قد شهدت على غرار دول عدة في محيطها، انقلابات عدة منذ استقلالها عن فرنسا في عام 1960. لكن الترحيب الشعبي بالانقلاب يعود إلى تفلت الوضع الأمني المتزايد، مع سيطرة المسلحين المتطرفين المنتمين أو الموالين لتنظيمي «القاعدة» أو «داعش»، على مساحات شاسعة من البلاد، وسقوط الآف القتلى من السكان جراء عنفهم. ويتعرض الجيش في هذا البلد، إلى هجمات متزايدة من المتطرفين، مع سقوط قتلى منهم بأعداد متزايدة. وكان كابوري قد واجه موجة تظاهرات شعبية خلال الأشهر الأخيرة الماضية، وسط إحباط شعبي من مقتل مدنيين وعسكريين على يد الجماعات المتطرفة.

وفيما كانت ضغوط الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»، موجهة إلى مالي، لثني العسكر عن تمديد فترة حكمهم والذهاب سريعاً إلى الانتخابات، باتت هذه الجهود أكثر تشتتاً، وأكثر ضعفاً في تنبؤ مآلات الأوضاع في الإقليم، بعد تحول ظاهرة الانقلابات في المنطقة إلى لعبة دومينو وتوجه ممنهج يستفيد من المتغيرات الدولية التي ترخي بثقلها على القارة.

ودانت «إيكواس»، أول من أمس، الانقلاب، محملة المتمردين المسؤولية عن حياة كابوري. وقالت المنظمة إنها «تتابع بقلق كبير تطور الوضعين السياسي والأمني في بوركينا فاسو»، والذي وصفته بأنه «محاولة انقلاب»، معربة عن إدانتها لهذا «التحرك الخطير». من جهتها، قالت وزارة الخارجية الأميركية، إنها على علم بالتقارير حول اعتقال كابوري، داعية إلى إطلاق سراحه. كما دان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «أي محاولة للسيطرة على السلطة بقوة السلاح في بوركينا فاسو».

تعهد العسكر بالعودة سريعاً إلى النظام الدستوري

كابوري ومأكرون في عام 2017 (فرانس برس)

(العربي الجديد)

شرق غرب

داود أوغلو: على المعارضة استقطاب مؤيدي أردوغان

دعا رئيس الوزراء التركي السابق، رئيس حزب المستقبل المعارض، أحمد داود أوغلو (الصورة)، المعارضة التركية إلى الاستعداد للانتخابات في أي لحظة، والعمل من أجل جذب مؤيدي الرئيس رجب طيب أردوغان. وفي حديث لقناة «خبر تورك»، أمس الثلاثاء، تطرق داود أوغلو للقاءاته مع قادة المعارضة، وقال «لا يكفي أن يكون التحالف بين المعارضة انتخابياً، بل ينبغي أن يكون قادراً على التحول إلى بنية تستطيع إدارة تركيا إذا فقدت الحكومة الانتخابات».

(العربي الجديد)

أول زيارة لرئيس وزراء تايلاندي إلى الرياض منذ عقود

بدأ رئيس الوزراء التايلاندي برايوت تشان أوتشا، زيارة رسمية إلى الرياض أمس الثلاثاء، وهي أول زيارة رسمية لمسؤول تايلاندي رفيع المستوى إلى السعودية منذ نحو 30 عاماً، وجاءت تلبية لدعوة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وتستمر يومين. وكانت العلاقات بين البلدين انقطعت عام 1989 إثر سرقة ما يقدر بنحو 20 مليون دولار من الأحجار الكريمة والمجوهرات من قصر أمير سعودي في الرياض وتهريبها إلى تايلاند ثم توالي تداعيات القضية التي باتت تعرف باسم «الماسة الزرقاء».

(الأناضول)

المعارضة الأسترالية: العلاقات مع الصين لن تتغير

قال زعيم المعارضة في أستراليا أنطوني ألبانيز (الصورة) إن علاقات بلاده مع الصين ستظل صعبة حتى إذا فاز حزب العمال بالسلطة في الانتخابات المقررة في مايو/أيار المقبل. وأضاف ألبانيز أمام نادي الصحافة الوطني «أيا كان من في الحكومة، ستكون العلاقة صعبة... لأن موقف الصين قد تغير. إن الصين هي التي تغيرت، وليس أستراليا».

(أسوشييتد برس)

32 قتيلاً في جنوب السودان

قتل ما لا يقل عن 32 شخصا، بينهم نساء وأطفال، وأصيب 26 شخصاً على الأقل، في هجمات وقعت الأحد الماضي على منطقة في جنوب السودان تشهد أعمال عنف بين سكان محليين من إثنيات مختلفة، وفق تقرير أصدرته الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء. واستهدفت هذه الهجمات الدامية فريتين تقعان في منطقة بانديت في ولاية جونقلي نفذها شبان مسلحون من جماعة إثنية منافسة، أطلقوا النار وأحرقوا منازل ما أدى إلى فرار السكان.

(فرانس برس)

العسكر في مالي يطالبون الدنمارك بسحب جنودها

طلب المجلس العسكري الحاكم في مالي من الدنمارك أن تسحب «فورا» كتيبة مكونة من حوالى مائة عسكري أرسلتهم أخيراً إلى الدولة الأفريقية للمشاركة في قوة «تاكوبا» الأوروبية التي تقف خلف إنشائها فرنسا. وقال المجلس في بيان إنه طلب من كوبنهاغن سحب هؤلاء الجنود لأنّ «هذا الانتشار حصل من دون موافقة» السلطات المنبثقة من الانقلاب الذي نفّذه الجيش في أغسطس/آب الماضي.

(فرانس برس)

تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها إظهار الوحدة في وجه روسيا، مع التهديد بعقوبات قاسية ستفرضها على موسكو في حال إقدامها على اجتياح أوكرانيا. وترتكز استراتيجية الغرب على تعزيز الردع، في وقت تضعف الآمال بحل الأزمة

أزمة أوكرانيا: عقوبات وسلاح لردع روسيا

طوارئ غربية استعداداً لغزو محتمل

تقترب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية المنضوية فيه، من رسم خريطة طريق شبه مكتملة للمرحلة المقبلة، في حال إقدام روسيا على شنّ عمل عسكري ضد أوكرانيا، وسط ما يشبه حالة الطوارئ الغربية للغزو المحتمل مع تراكم مؤشرات فشل المسار الدبلوماسي بين واشنطن وموسكو الرامي إلى تخفيف التوتر حول الأزمة الأوكرانية. وتقوم خريطة الطريق الغربية بحسب ما توحي التصريحات المتوالية من عواصم القرار الغربية، وآخرها الصادرة عن بريطانيا، أمس الثلاثاء، على تعزيز قوة الردع والتأهب الأطلسية في شرق أوروبا، ودعم أوكرانيا بالعتاد العسكري، مع تحضير رزمة عقوبات قاسية بحق روسيا، ومنها تفعيل ما بات يعرف بـ«الخيار النووي» العقابي، وهو فصل روسيا عن نظام «سويفت» العالمي للتعاملات المصرفية. وقابلت موسكو أمس، هذه التهديدات، بالتنديد بتصعيد التوتر، مدينة إعلان الولايات المتحدة وضع أكثر من 8 آلاف جندي في حالة تأهب وتحذيراتها للروس من مغبة استخدام سلاح الوقود في الأزمة المتصاعدة. وبانتظار إعلان الساعة الصفر لفشل الدبلوماسية أو نجاحها، يعتزم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون طرح مبادرة على نظيره الروسي فلاديمير بوتين لتخفيف التوتر، علماً أن كل ذلك يرتبط أيضاً بالرد الخطي الأميركي المرتقب على المطالب الروسية لحل الأزمة.

وبعد يوم من الاتصال الذي أجراه الرئيس الأميركي جو بايدن مع قادة غربيين والأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، لإظهار الوحدة والحزم الغربيين في وجه روسيا، أدلى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس، بدلوه حول الأزمة، داعياً الأوروبيين للاستعداد لتفعيل حزمة عقوبات قاسية على روسيا إذا ما اجتاحت أوكرانيا، مضيفاً أن الوحدة في الغرب ستسمح بردع التحركات الروسية. وقال جونسون: «لدينا حزمة ضاربة من العقوبات جاهزة للتفعيل، وسيكون من العدل القول إننا نريد أن نرى أصدقاءنا الأوروبيين جاهزين لتفعيلها فور حصول توغل روسي داخل الأراضي الأوكرانية». وأضاف أن «الغرب موحد»، لافتاً إلى أنه يناقش حالياً سحب روسيا من نظام «سويفت» المصرفي، لكن لن يكون بالمقدور تطبيق ذلك من دون الولايات المتحدة. نحن نناقش ذلك». وأضاف جونسون أنه «يجب ألا نجعل بوتين يعتقد بأن بإمكانه الاستيلاء على جزء صغير من أوكرانيا»، مؤكداً أن بلاده ستبحث المساهمة في أي انتشار لقوات الأطلسي في حال غزت روسيا أوكرانيا. من جهتها، أكدت وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، التي تعتزم زيارة كييف الأسبوع المقبل، أنه لن يكون هناك على الأرجح أي

دعا جونسون الأوروبيين لتجهيز عقوباتهم على روسيا (Getty)

مسؤول أميركي يحذر موسكو من استخدام سلاح النفط والغاز

انتشار للقوات البريطانية في أدوار قتالية في أوكرانيا، لافتة إلى أن بلادها «تعمل على التأكد من حصول كييف على الأسلحة الدفاعية والتدريب اللازم». وحذرت من أن «أي توغل عسكري روسي آخر في أوكرانيا سيكون خطأ استراتيجياً فادحاً وستكون تكلفته باهظة على الاقتصاد الروسي، بما يشمل عقوبات منسقة».

وفي السياق، أعلنت المفوضية الأوروبية أمس، أنها تقدمت كثيراً بعملها لوضع إجراءات ردع قوية موضع التنفيذ بوجه روسيا بحال غزو الأخيرة أوكرانيا. ونقلت وكالة «رويترز» عن متحدث باسم الاتحاد الأوروبي، قوله إن «المفوضية تقدمت في التحضير لهذه الإجراءات بحال فشل الحوار مع روسيا، وإذا لم تقم موسكو بخفض التصعيد».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أكد أول من أمس، على الوحدة «التامة» بين الدول الغربية، بعد إجرائه محادثات أزمة عبر الفيديو مع القادة الأوروبيين. وتحدث بايدن عن حصول «إجماع تام» بين المجتمعين، حول كيفية مواجهة أي تصعيد روسي. كما أعلن البنتاغون وضع ما يصل إلى 8500 عسكري في حالة تأهب قصوى استعداداً لاحتمال نشرهم في عداد قوات الحلف إذا ما اجتاحت روسيا أوكرانيا. وأكد نائب مستشار الأمن القومي الأميركي جوناثان فينر، أن حلف الأطلسي هو من سيتخذ كل القرارات المتعلقة بأي تحرك محتمل لقواته.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الإثنين أن اجتياحاً روسياً لأوكرانيا قد يحصل في «أي وقت». وإزاء هذا التهويل، قال مفوض السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد جوزيب بوريل: «يجب تجنب اللعب بأعصابنا وردود الفعل المثيرة للقلق التي لديها حتى تداعيات مالية»، موضحاً أن «عملية العقوبات جارية للتأكد من أن كل شيء سيكون جاهزاً في حال الحاجة». ويتعيّن تبني العقوبات الأوروبية بالإجماع، غير أن تلك التي تتعلق بخفض مشتريات الطاقة تحدث انقساماً داخل الاتحاد الأوروبي. وطلبت ألمانيا سحب اقتراح عزل موسكو عن نظام «سويفت»، وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر دبلوماسي أوروبي، في وقت ترفض برلين تسليم أسلحة إلى كييف.

وعادت الولايات المتحدة أمس، للتلويح بسلاح العقوبات، مؤكدة أنها قد تشمل قيوداً على صادرات معدات التكنولوجيا المتقدمة الأميركية. وحذّر مسؤول أميركي، بحسب «فرانس برس»، موسكو، من محاولات استخدام النفط والغاز «سلاحاً»، لافتاً إلى أنه سيأتي عليها بنتائج عكسية. ولفت إلى أن واشنطن «تعمل مع الدول والشركات حول العالم لضمان أمن الإمدادات وتجنب أي صدمات في الأسعار» في إطار «خطة طوارئ» تشمل التفاوض مع جهات إمداد في شمال أفريقيا وآسيا «لزيادة إنتاج الغاز بشكل مؤقت».

من جهتها، ندّدت روسيا أمس، مجدداً، بالتهديدات الغربية. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إن بلاده «تراقب بقلق كبير التحركات الأميركية»، معتبراً أن واشنطن تتسبب «بتصعيد التوتر». وجاء ذلك متزامناً مع الإعلان الروسي، عن إطلاق سلسلة جديدة من المناورات بالقرب من أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم، مع تدريبات تشمل 6 آلاف عنصر وطائرات مقاتلة وقاذفات. من جهتها، أعلنت السفارة الأميركية في كييف أن أوكرانيا ستتسلم مساعدة جديدة من واشنطن تشمل «تجهيزات وذخائر لتعزيز القوات المسلحة الأوكرانية» بقيمة 200 مليون دولار.

وإزاء هذا التصعيد، أعلن قصر الإليزيه، أن ماكرون سيقترح على بوتين في اجتماع سيُعقد «خلال الأيام المقبلة سبيلاً لخفض حدة التوتر»، مشيراً إلى أن اجتماعاً رباعياً بشأن أوكرانيا سيعقد اليوم الأربعاء في باريس على مستوى مستشارين دبلوماسيين يمثلون فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

نشاط «إجرامي»

أعلنت أوكرانيا، أمس الثلاثاء، أنها فكّكت «مجموعة إجرامية» تنشط تحت إمرة موسكو، وكانت تحضّر لهجمات مسلحة لـ«زعزعة استقرار» البلاد. وقال جهاز الأمن الأوكراني، إن «قائدَي المجموعة كانا يحضّران لسلسلة هجمات على بنى تحتية»، مؤكداً أن المجموعة «منسقة» من جانب «أجهزة روسية خاصة». وأوضح أن القائدين وأحدهما روسي، أوقفا وقد تمّ ضبط «متفجرات وأسلحة خفيفة وذخائر»، حيث كانا ينشطان في مدينة خاركيف الحدودية مع روسيا.

متابعة

تأخر الحسم ضد «داعش» في الحسكة

لا تزال «قسد» تحاول إنهاء سيطرة عناصر «داعش» على سجن الصناعة في الحسكة، وسط تفسيرات متباينة لتأخر الحسم

أمين العاصي، سلام حسن

لم تستطع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، حسم الموقف في مدينة الحسكة، رغم مرور أيام على هجوم واسع النطاق من قبل «داعش» على سجن الصناعة (غويران)، والذي تشير المعطيات إلى أنه استعد جيداً لهذه «الغزوة»، ووضع في حساباته السيطرة عليه والتمترس فيه.

وأعلن المركز الإعلامي لـ«قوات سورية الديمقراطية» في بيان، أمس الثلاثاء، أن هذه القوات حررت، مساء الاثنين الماضي، «في عمليات أمنية وعسكرية دقيقة، تسعة أسرى (موظفي السجن) من قبضة إرهابيي داعش»، موضحاً أنه تم نقل هؤلاء الأسرى إلى أماكن آمنة. وبيّن المركز أن هذه القوات قامت بحملة تمشيط في حيّ الزهور، لـ«استهداف المتحصنين في منازل المدنيين من إرهابيي داعش، من الذين خططوا لتنفيذ عمليات إرهابية لمؤازرة الإرهابيين في سجن الصناعة»، وأعلن عن «مقتل خمسة إرهابيين يرتدون أحزمة ناسفة».

وفي السياق، نفذت «قسد»، التي تشكل الوحدات الكردية ثقلها الرئيسي وتتلقى دعماً من التحالف الدولي، «عمليات مداهمة استهدفت أوكار الإرهابيين، حيث اشتبكت مع عدد منهم، قُتل خلالها تسعة إرهابيين، بينهم انتحاريان»، وفق البيان.

وأكد المركز مقتل 3 عناصر من تنظيم «داعش» خلال اشتباك في جنوب الحسكة على أطراف نهر الخابور.

وأعلن عن استسلام 250 عنصراً من التنظيم، صباح أمس الثلاثاء، مشيراً إلى أن عدد العناصر المنتمين للتنظيم الذين سلموا أنفسهم ارتفع إلى 550 عنصراً، كما أكد سيطرة «قوات سورية الديمقراطية»، أمس الثلاثاء، على كتلة من المباني تتألف من 8 مهاجع في السجن، مشيراً إلى أن حملة التمشيط مستمرة.

من جانبه، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد القتلى بلغ، منذ بدء عملية «سجن غويران، مساء الخميس الماضي وحتى أمس الثلاثاء، 166 قتيلاً، وأوضح أن القتلى 114 من تنظيم «داعش» و45 من «الأسايش» وحراس السجن وقوات مكافحة الإرهاب (التابعة لـ«قسد»)، و7 مدنيين.

ولفت المرصد، في بيان، إلى أن عدد القتلى «أكبر من ذلك، ولا يُعلم العدد الحقيقي حتى اللحظة، نظراً لوجود عشرات لا يعرف مصيرهم». وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن عناصر تنظيم «داعش»، المتحصنين بالسجن الواقع في حي غويران والمحاصر من كل اتجاه، يحتجزون عدداً من عناصر «قوات سورية الديمقراطية»، وهو ما يصعّب مهمة هذه القوات في اقتحام السجن والتعامل مع العناصر المتمردة داخله.

وعن أسباب تأخر «قوات سورية الديمقراطية»، أو فشلها في السيطرة على السجن وإنهاء الاستعصاء، قال القيادي في «قسد» محمود حبيب، في حديث مع «العربي الجديد»، إن أضراراً كبيرة كانت ستحصل لولا التدخل السريع والفعال». وأشار إلى أن «العمل جارٍ على عدة محاور»، مضيفاً أن الهدف هو القبض على الفارين من السجن، وعلى الخلايا التي دخلت من خارج الحدود ومن ساعدها، وتأمين السجن من الداخل مع وجود رهائن، وأكد أنه «ستتم إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العملية»، وقال: علينا الأخذ بعين الاعتبار التقليل من الضحايا، وإدارة الأزمة بكل فعالية.

وطالب حسين عزام، عضو المكتب السياسي في «مجلس سورية الديمقراطي» (الواجهة السياسية لـ«قسد»)، في حديث مع «العربي الجديد»، المجتمع الدولي بدعم «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سورية «بشكل أكبر».

وأوضح أن أسرى التنظيم في السجن من 55 دولة، مضيفاً: لم نجد آذاناً صاغية لمحاكمة عناصر التنظيم المحتجزين على الجرائم التي اقترفوها في سورية. وشدد على أنه يجب أن تقام محكمة دولية لهذا الأمر.

من جانبه، رأى المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك أسباباً سياسية وعسكرية وراء عدم إنهاء الأزمة في مدينة الحسكة والسيطرة على السجن بأسرع وقت.

واعتبر الفرحات أن بقاء تنظيم «داعش» نشطاً في سورية يحقق مصلحة عدة جهات، منها إيران والنظام و«قسد»، التي وُجدت لمحاربة التنظيم، والذي إذا انتهى ينتهي مبرر وجودها، ومن ثم فإن ما يحصل على الأرض لا يعكس دائماً الحقيقة.

وأوضح أن التنظيم «يعتمد أسلوب المعارك القريبة المعروفة في الكليات العسكرية»، موضحاً أنه «ينتفي في المعركة القريبة الدعم الجوي والصاروخي والمدفعي. المعارك في الشوارع دائماً لمصلحة تنظيم داعش».

■ المضحك المبكي أنه من سنتين لليوم مضمون تقارير البنك الدولي عن لبنان ما تغيرت. كل فترة بيطلعوا بتشبيه جديد من بين أسوأ الأزمات، تراتبية جديدة للتضخم وتقلص الناتج المحلي، وبزيدوا توصيفات لإدارة الأزمة من أسوأ أزمة، لتضخم متعمد واليوم صارت الإنكار الكبير للركود المتعمد

■ طبعا البنك الدولي لن يكون صريحاً للحد الذي يقول فيه بأن الانهيار تمّت هندسته في الطائف عندما اتفق الخارج على طمس هوية لبنان الاقتصادية المنتجة قبل الحريرية، واستبدالها باقتصاد وهمي، هشّ وريعي، يعتمد فقط على فتات الخارج والقروض

■ خطوط الإنترنت العالمي تمر على المياه الإقليمية لليمن بطول أكثر من 2200 كيلومتر البحر الأحمر وباب المندب خليج عدن البحر العربي، ومع ذلك لدينا كيبل واحد يربط اليمن بالشبكة العالمية، لا توجد لدينا حكومة شرعية فاعلة عشان نحملها المسؤولية، أما مليشيا الحوثي بارعين بزرع الألغام وقتل المدنيين

■ إلى حد اليوم بلغ عدد المستشارين المستقيلين من رئاسة الجمهورية عشرة أشخاص. قيس يقصي كل المقربين لينتصر إلى الجهة الأمنية (توفيق شرف الدين)، انتظروا عودة دولة البوليس ثم انتهاء قيس سعيّد كما حصل لسابقيه

■ استقالة نادية عكاشة عرّابة الانقلاب وهمزة الوصل بين قيس وحلفائه يمكن أن يكون خوفاً من انقلاب وشيك على المنقلب يتمّ الترتيب له أو أن سعيّد قرّر العودة ولو جزئيا إلى ما قبل 25 يوليو/ تموز #يسقط_قيس_سعيد #يسقط_الانقلاب_في_تونس #مواطنون_ضد_الانقلاب #محاكمة_قيس_ونادية_وشرف_الدّين

■ ما يسمى بالدعم السريع لم يعد دولة داخل الدولة فحسب، بل أصبح دولة مستقلة تقوم بالتطبيع مع إسرائيل وتدعو وتستقبل الوفود وتبرم اتفاقيات ثنائية، منها اتفاقيات عسكرية، مع الدول دون حتى أن تتكرم بإخطار السلطة الانقلابية التي تسيطر على السلطة! #السودان

■ 25 يناير مكنش حلم دا الحقيقة الوحيدة في حياتنا رغم كل القهر والظلم اللي جه بعده